

محضر الجلسة رقم 223

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو القعدة 1446هـ (27 ماي 2025م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وستة عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

المستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني، باسم مجلس المستشارين، أن نرحب بالسيد رئيس الحكومة المحترم وبأعضاء الحكومة الموقرين في هذه الجلسة العمومية التي تنعقد في إطار ضوابط التي تأطر العلاقة ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وعملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 والمادة 284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص هذا المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل الكلمة لك السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس طبقاً لأحكام الفصل 84 من الدستور:

- مشروع قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق

بالمسطرة الجنائية.

كما أودع السيد المستشار عبد الكريم الحمس رئيس فريق الأصالة والمعاصرة وباقي أعضاء الفريق لدى مكتب المجلس أربع مقترحات قوانين، وهي:

1- مقترح قانون بتغيير وتتميم المادة الأولى من القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون المستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛

2- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 16 من مجموعة القانون الجنائي؛

3- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 483 من القانون الجنائي؛

4- مقترح قانون بتحديد سن الرشد الرقي.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 20 ماي

2025 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 70 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 20 جواباً.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشعر الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية".

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها كتابة في وقت سابق، وعددها 11 سؤالاً.

فتفضلوا السيد رئيس الحكومة مشكوراً للإجابة عن هذه الأسئلة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نلتقي مجدداً داخل مجلسكم الموقر للتجاوب مع واحدة من القضايا التي تحتل صدارة اهتماماتنا المشتركة، حكومة وبرلماناً، ويتعلق الأمر بالجهود المتواصلة لاستكمال أركان منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا.

كما أهنئكم على التعبئة القوية التي يحظى بها هذا المشروع الإصلاحي،

حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت الحكومة ودية وملتزمة بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وفق البرنامج العام الذي حدده جلاله الملك حفظه الله ومضامين القانون الإطار للحماية الاجتماعية، ويكشف هاذ الالتزام الحكومي نجاح المغرب في تصميم منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية ومراجعة مختلف الاختلالات والنقائص التي كانت تحد من فعاليتها الاستهدافية سابقا.

فبعد أشواط حاسمة من الجهود والإصلاحات على مدى السنوات الماضية، تقدم بلادنا اليوم مثالا فريدا في ميدان الحكامة الاجتماعية وجودة الخدمات الأساسية، وهي مقاربة طموحة ساهمت في إدماج مختلف الفئات الهشة التي لم تكن مشمولة بهذا الوضع في أفق بناء مجتمع قوي مبني على الاستحقاق العادل ويضمن تكافؤ الفرص للجميع.

وإن ما نقصده بالاستحقاق الاجتماعي الحقيقي هنا، ليس مجرد إجراء حكومي ظريفي، بقدر ما يعكس التفكير الحكومي الحازم في ولوج عهد مستدام لمنظومة الحماية الاجتماعية، عهد يستند إلى أرضية صلبة من الآليات الدقيقة لمواكبة الظروف السوسيو اقتصادية للأسر وتتبع تطوراتها المستقبلية، هاذ الآليات سيكون بمقدورها تعزيز الحماية من المخاطر التي كهدد تماسك الجسم الاجتماعي، وبالتالي توفير الرعاية والدخل لجميع الأشخاص.

في هذا الصدد، أود أن أذكر على أن النجاح في تعميم السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان على مجموع أقاليم المملكة قبل الآجال المحددة له سابقا، مثل الجواب الحكومي الضروري لتسريع تحديث منظومة التضامن الوطني، كما يؤسس في نفس الوقت لمسار جديد للاستهداف الاجتماعي يقوم على تنوع آليات دعم الفئات الهشة وتوسيع هوامشها مع ارتكازه على عناصر الجودة والدقة والأثر الميداني.

وقد ساهمت الخدمات النوعية لهاذ السجلات في تمكين الأفراد والأسر من الاستفادة في مختلف برامج الدعم التي تقدمها الدولة وفق تغطية ترابية قائمة على مبادئ القرب والإنصات المستمر ومزودة بمؤهلات رقمية شفافة وعالية الجودة.

حضرات السيدات والسادة،

إن النتائج المحققة اليوم على المستوى ديال تعميم الحماية الاجتماعية كتعكس حجم التعبئة المضاعفة والانخراط المؤسساتي في ترسيخ منافع هذا الاستثمار الاجتماعي على الفئات المعنية.

واسمحوا لي في هذه المناسبة الدستورية الهامة أن أستعرض أمامكم، أمام مجلسكم الموقر وعموم الشعب المغربي، مستوى التقدم في تفعيل المكونات الرئيسية لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، استجابة للتوجيهات الملكية السامية.

فعلى مستوى تعميم التغطية الصحية الإجبارية:

باتت هذه المنظومة كئشمل حاليا عموم الأسر المغربية، وأقفا وفق عقد

الذي يهدف لفتح باب الإدماج الاجتماعي أمام جميع المغاربة، وذلك بالنظر لما يمثلته هذا الإدماج من طموحات كبرى، ستساهم في التأثير الإيجابي على الحياة اليومية للمواطن والحد من مخاطر الإقصاء والهشاشة، التي تواجه كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسرة المغربية.

ولا شك أن الحكومة نجحت في تحقيق مقاصد هذا الورش الملكي الكبير، مقاصد تحرص على توطيد مجتمع ينعم فيه الجميع بأواصر التضامن والتماسك وإعمال الحقوق.

وهي مناسبة كذلك للتنويه بكل مكونات هذا المجلس الموقر، إضافة إلى شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين، الذين تفاعلوا مع الحكومة وتجاوزوا إيجابيا في وضع الترسنة القانونية لورش الحماية الاجتماعية في إطارها الزمني المحدد.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحديث اليوم عن ورش الحماية الاجتماعية يستحضر أسمى معاني العمق الحضاري والإنساني للمملكة، كما تعكس مضامينه دلالات تفوق الإصلاح المغربي من جهة ثانية، وهي قاعدة متينة للقيم المرجعية التي ميزت بلادنا على مر الأجيال والعصور وجعلت من الوطنية المغربية رافدا من روافد التنمية وخدمة لأهدافها النبيلة.

ولا يمكن أن نختلف على أن مشروعا اجتماعيا بهذا الحجم الاستراتيجي الطموح له أكبر دليل على متانة الروابط القائمة بين العرش الملكي وشعبه الوفي.

فمنذ توليه عرش أسلافه أولى جلاله الملك محمد السادس نصره الله، عناية خاصة للقضية الاجتماعية، وجعلها عنصرا من العناصر الهيكلية للعملية التنموية وعنوانا للمغرب الاجتماعي الجديد.

ونحن اليوم نعيش في ظل ثمرات هذا المسار التاريخي، الذي استطاع أن يحافظ على استقرار وتماسك المناخ السوسيو اقتصادي.

وفي هذا الإطار، نجد التأكيد على أن المشروع الملكي الانتقالي لتعميم الحماية الاجتماعية شكل بالنسبة لنا، داخل الحكومة، منطلقا داعمًا لمسؤوليتنا الاجتماعية، وإطارا موجها نحو تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وضمان شموليتها للجميع.

وذلك أن قيادة التحول البنيوي في المجال الاجتماعي أصبح ضرورة مجتمعية ملحة، وتحمل في طياتها نواة دولة اجتماعية حديثة تتضمن العدالة الاجتماعية وتتطمح لتحقيق نمو شامل ومستدام، وهو التحول الذي يضع الرأس المال البشري في صميم أولوياته، وفق مقاربات مستلهمة من أفضل الممارسات الدولية، والتي تبقى تلتقي حول معالجة أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي ومنح كل مواطن ومواطنة فرصة مواتية للعيش بكرامة وإنصاف.

وقد جعلت الحكومة من هاذ المقاربة الطموحة أساسا ثابتا لتدخلاتها ومنهجًا قائما على تمتيع الإنسان المغربي بنظام حماية اجتماعية فعال ومتكامل، وفق أسس ديمقراطية اجتماعية التي يعرضها الدستور المغربي.

من منظومة علاجية ومتطورة ومن خدمات استشفائية ذات ولوجية جيدة. أما على مستوى البرنامج ديال الدعم المباشر:

فإن هاذ المكون الذي تم تعميمه استنادا إلى التعليمات الملكية السامية، يسعى إلى معالجة مختلف مظاهر العجز الاجتماعي للأسر الفقيرة، في أفق استهداف 4 دالمليون ديال الأسر، أي ما يقارب 60% من الأسر غير المشمولة بأحد الأنظمة ديال التعويضات العائلية، (sixième quantile)، وذلك عبر تقديم دعم اجتماعي شهري للأسر المؤهلة، لا يقل عن 500 درهم شهريا كحد أدنى، ويمكن أن يصل إلى 1200 درهم بشكل يتفاوت حسب تركيبة الأسر ووضعية أفرادها.

وقد خصصت الحكومة غلafa ماليا محميا لتنفيذ هاذ البرامج، يقدر بـ 25 مليار ديال الدرهم سنة 2024، 26.5 مليار ديال الدرهم برسم السنة الجارية، في أفق بلوغ 29 مليار ديال الدرهم بحلول سنة 2026، وهو ما يجعل المغرب في المرتبة الثانية إفريقيا عبر تخصيصه ما يناهز 2% من ناتجه الداخلي الإجمالي لتمويل هذه البرامج.

وفي هذا الصدد، ومنذ إطلاق المنصة الرقمية في دجنبر 2023، فقد أسفر البرنامج عن مؤشرات نوعية وحصيلة جد متقدمة، فإلى غاية اليوم بلغت نسب الأسر المستفيدة حوالي 4 دالمليون ديال الأسر كنضم تقريبا 12 مليون مستفيد، بما فيها 3.2 مليون أسرة تستفيد في نفس الوقت من خدمات التأمين الصحي الإجباري، وما يفوق 2.4 مليون أسرة تتوفر على أطفال ضمن تركيبتها وحوالي 1.5 مليون أسرة بدون أطفال.

في حين تجاوز عدد الأطفال المستفيدين في الدعم المباشر 5.5 المليون ديال طفل، في الوقت الذي استفاد أكثر من مليون شخص كتنفوق الأعمار دياهم 60 سنة من دعم اجتماعي شهري عبارة عن منح جزافية بمثابة مدخول الكرامة، مدخول يحفظ الكرامة ديال كبار السن ويوجه بالأساس لدعم القدرة الشرائية لهاذ الفئة العمرية والحد من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.

ولدعم فرص التمدريس في صفوف التلاميذ، ورفع أعباء التكاليف المدرسية، أطلقنا الدعم الإضافي الاستثنائي خلال الموسم الدراسي الحالي، وبلغت الطاقة دياالو الاستهدافية ما يناهز 1.8 مليون أسرة كنضم أزيد من 3.100.000 طفل.

وشكلت نسبة الأطفال التلاميذ في العالم القروي ما يناهز 61% من المستفيدين، كنسأهم في دعم وتخفيف تدرس الفتاة القروية، وارتفعت هاذ السنة بالنسبة للتلاميذ المتراوحة أعمارهم بين 6 و 20 سنة إلى ما يقارب 75%.

وبخصوص ديال الحماية ديال صحة الأم والأطفال حديثي الولادة، تواصلت الحكومة صرف منح جزافية لفائدة الأسر عن الولادات الجدد استهدفت حوالي 42.800 أسرة إلى غاية نهاية يناير من السنة الجارية لفائدة الولادات

اجتماعي متجدد يؤسس لمبادئ التضامن والتعاقد ويذوب مختلف التفاوتات المهنية والمجالية بين مختلف مكونات المجتمع المغربي.

وبالإضافة إلى موظفي وأجراء القطاعين العام والخاص، عملت الحكومة على اتخاذ تدابير شجاعة للتسريع بتوفير تغطية صحية شاملة للفئات الأكثر هشاشة، عبر إدماج 4 دالمليون ديال الأسر في نظام ديال "AMO" تضامن"، ليقفز إجمالي المستفيدين وذوي حقوقهم إلى ما يناهز 11 مليون شخص، حيث تتمتع الأسرة المستفيدة بموجب هاذ النظام من مجانية التطبيب والاستشفاء بمختلف المؤسسات الصحية العمومية، وكذا من نفس سلة الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عند الولوج للعلاج في القطاع الصحي الخاص.

وتسهر الدولة على تأمين استدامته عبر التكفل بأداء واجبات الاشتراك لهذه الأسر، بما يناهز 9.5 ديال المليار ديال الدرهم سنويا، وملي تعطات الانطلاقة ديال تفعيل نظام "AMO" تضامن" إلى غاية مارس 2025، تم وضع أزيد من 14 مليون ملف طبي لدى الوكالات ديال (CNSS¹)، بما فيها أكثر من 300 ألف ملف كععلق بالأمراض المزمنة والمكلفة، وقد تمت تصفية ما يناهز 12 مليون ملفا، بغلاف إجمالي يفوق 17 مليار ديال الدرهم.

من جهة أخرى، شهدت فعالية التأمين الصحي ببلادنا تحولا نوعيا، لاسيما من خلال الجهود المبذولة لإدماج العمال غير الأجراء والمستقلين، كنعطو عليه (TNS²) وذلك عبر استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لحقوق هذه الفئة، واللي كتبلغ حاليا 28 مرسوما تطبيقيا، مكنت في مجموعها من فتح باب الولوج في وجه ما يقارب 3.5 مليون مستفيد من التغطية الصحية، وفق مقارنة فتوية مندمجة قائمة على مساهمة تعاضدية ونسب اشتراكات كتتلاءم مع نسبة الدخل.

وستضمن لهذه الطبقات النشيطة داخل المجتمع كل مظاهر الاستقرار الاجتماعي وكتنسأدها على تحفيز الحيوية دياالها المهنية وتعبئة وانخراطها ضد كل المخاطر المحتملة مستقبلا.

حيث بلغت الملفات المودعة من قبل هاذ الفئة إلى غاية شهر أبريل ما يفوق 4 مليون ملفا، بمعدل يومي يفوق 9255 ملفا يوميا، حيث تم تصفية 3 دالمليون و600 ألف منها بقيمة 4 مليار ديال الدرهم.

في نفس السياق، تمكنت الحكومة من تأسيس لنظام "AMO" الشامل"، من أجل تعزيز شمولية التأمين الصحي والتوزيع العادل لخدماته، إذ لم يعد من المقبول السماح بوجود فئات مجتمعية خارج نطاق التغطية الصحية الأساسية.

وخلافا للنظام التأميني السابق، فتأني هاذ المقاربة المبتكرة لتفتح هامشا واسعا أمام العديد من الفئات الجديدة، اللي كتبلغ حاليا ما يزيد من 313 ألف شخص بذوي الحقوق دياهم، يستفيدون على غرار الفئات السالفة الذكر

² Travailleur Non Salarié.

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

حوالي 174 وكالة ثابتة و65 وكالة متنقلة، مع تجاوز 3100 نقطة اتصال في إطار الشراكة مع مجموعة من المؤسسات المالية للقرب.

فضلا عن تعبئة مركز اتصال عن بعد مكنت خدماته من معالجة أزيد من 4 مليون و700 ألف نداء يهيم المؤمنون والدعم الاجتماعي المباشر.

دون إغفال الجهود المبذولة لإرساء نظام تواصل فعال، فقد تم إطلاق 25 حملة تواصلية متعددة القنوات و8400 قافلة محموية وأزيد من 4200 لقاء مع المنظمات المهنية.

ومن جانب آخر، شكل انعقاد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة ديال الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي التي تم إحداثها استنادا للتوجيهات الملكية السامية، دفعة مؤسسية قوية للسياسة الاجتماعية، ستؤسس لنموذج جديد للدعم الاجتماعي وتأهيل مختلف مظاهر الحماية السوسيو-اقتصادية للأسر المحتاجة. ولضمان انطلاقة قوية لمهام هاذ الآلية التديرية وتوحيد خدماتها، فقد تم تعيين ثلاثة أعضاء مستقلين، وفقا لأحكام قانون إحداث الوكالة، إضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المعنية والمندوبية السامية للتخطيط، مع المصادقة على الهيكل التنظيمي للوكالة ونظامها الأساسي.

وضمانا لمواكبة هاذ التحول الاجتماعي الاستثنائي ببلادنا، غادي تسهر على إرساء مقاربات مبنية على دقة الاستهداف وحكمة ديال التوزيع الجغرافي.

حضرات السيدات والسادة،

إن ضمان أهداف الاستثمار الاستراتيجي في مجال الرأس المال البشري، لن يحقق نتائجه المرجوة دون توفير شروط الاستدامة المالية لمختلف دعائم الحماية الاجتماعية.

ولهذا الاعتبار، فقد تمكنت الحكومة من بلورة مخطط واضح لتمويل هذا الورش، وذلك عبر تنويع وتعبئة الميزانية اللازمة لتنفيذه.

وفي هذا الصدد، وتنفيذا للتعليمات الملكية المتبصرة، عملنا على تجميع مختلف البرامج الاجتماعية السابقة، التي هي "راميد" (RAMED³)، والدعم ديال الأمل و"تيسير" و"مليون محفظة"، زائد مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها، التي كان يعتريها تشتت وعدم الفعالية.

ويرمي هذا الإجراء، إلى إعادة انتشار اعتاداتها المالية بشكل موحد عبر "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتأسيك الاجتماعي" وعقلنة العمل الاجتماعي للدولة والتدبير الأمثل لمحفظة العمومية، إضافة إلى إقرار مصادر تمويلية إضافية، كالمساهمة التضامنية للشركات، والضريبة الداخلية للاستهلاك، فضلا على الموارد القادمة من المساهمات البرائية للأموال والممتلكات في الخارج.

إلى جانب الهوامش المالية المحققة من الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة، حيث أن التقليل الجزئي للدعم الموجه لقنينة غاز البوتان، والتي

الأولى بمبلغ 2000 درهم لكل ولادة، والولادة الثانية بمبلغ 1000 درهم، بغلاف إجمالي يفوق 65 مليون ديارل درهم، وذلك بهدف الاستثمار الأمثل في الصحة الأسرية عبر حماية النساء الحوامل وتطوير الفحوصات الطبية أثناء فترة الحمل، مع تعزيز الاهتمام بالطفولة المبكرة في بيئة خاضعة للإشراف الطبي والتشجيع على اللقاءات الموصى بها.

أما بالنسبة للنساء الأرامل، ويهدف تجاوز ديارل الضعف ديارل التغطية الاجتماعية في صفوف هذه الفئة، فقد تم مضاعفة عدد المستفيدات من هذا النظام اللي تضاعف أكثر من 6 مرات مقارنة مع العدد المسجل في نهاية 2021، الذي لم يكن يتجاوز 75.000 أرملة، ويفوق عدد الأرامل المستفيدات اليوم أكثر من 420 ألف أرملة، منها 330 ألف أرملة بدون أطفال، لم تكن تستفيد في السابق، بالإضافة إلى أزيد من 87 ألف أرملة يعولون حوالي 97 ألف طفل يتيم وفق دعم اجتماعي سيعرف ارتفاعا تدريجيا ليبلغ 400 درهم عن كل طفل ممتدرس بحلول سنة 2026.

حضرات السيدات والسادة،

إن إدراج المسألة الاجتماعية ضمن صدارة الأولويات الوطنية، تتطلب منا منحها الفعالية اللازمة ورفع كل التحديات المرتبطة بحكمتها، حيث ظل تطوير الحكامة المؤسسية والنهوض بقدراتها التقنية واللوجيستية والمالية بمثابة الذراع التنفيذي الحريص على ترجمة مجمل التدخلات الحكومية، وتحويلها إلى رابط اجتماعي حقيقي يلمس الجميع أثره الميداني على أرض الواقع.

وفي هاذ الإطار، اعتمدت الحكومة رؤية مندمجة لقيادة مختلف التطورات الحاصلة في ميدان الحماية الاجتماعية في أفق الرفع من نجاعتها، ولهذا الغرض لابد أن نشيد عاليا بالعمل الجبار لكل من اللجنة بين-الوزارية للقيادة وباقي اللجن التقنية من أجل تنزيل مختلف المحاور ديارل هاذ الورش المهيكلي، ولاسيما عبر النجاح في وضع تصور استراتيجي وتنسيق التدخلات القطاعية، فضلا عن التسريع بتنزيل منظومة الاستهداف قبل الآجال المحددة وتقييم الساكنة المعنية.

وهي مناسبة كذلك، لاستحضار التدابير المتخذة للرفع من نجاعات الهيئات المدبرة لمكونات الحماية الاجتماعية بشكل يتلاءم مع الطلب المتزايد على خدماتها.

إذ عملت الحكومة على مراجعة الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتزويده بخطة عمل جديدة، تروم تطوير طاقته الاستيعابية واستيعاب الريادة الكبيرة الذي يعرفها حجم الملفات المودعة، وذلك من خلال إحداث مديرية جديدة مختصة بالشؤون الصحية كهدف إلى تقوية محام الصندوق وإدارة مخاطره الطبية وتطوير شراكاته، فضلا عن تعزيز الموارد البشرية للصندوق بتوظيف أكثر من 1600 منصب جديد.

في حين تم توسيع التغطية الترابية والجهوية للصندوق من خلال فتح

³ Régime d'Assistance Médicale.

إصلاحية متكاملة وواضحة سنعيد النظر في المراكز البيداغوجية للمدرسة المغربية.

ومن جانب آخر، وبفعل التقلبات الشديدة التي شهدتها السوق الدولية للمواد الأساسية وتوالي موجات التضخم، فقد تمت تعبئة صندوق المقاصة بغلاف إجمالي يناهز 105 مليار ديارل الدرهم بين 2022-2025 والدعم ديارل غاز البوتان والسكر والدقيق، بالإضافة إلى تقديم دعم مباشر، هاذيك (la crise) التي كانت ديارل الثاينيات التي كانوا يقطعون ديارل البترول، تعطى دعم مباشر للمهني النقل يقدر بـ 8.5 مليار ديارل الدرهم، حفاظا على استقرار تكلفة النقل ودعم المكتب الوطني للكهرباء والماء بميزانية إجمالية استقرت عند 13 مليار ديارل الدرهم خلال الفترة 2022-2024، العالم كله زاد فالضو، العالم كله زاد (l'électricité)، أوروبا زادت كلشي، الجيران، لأنه كان ذاك الشي رهيب، هاذوك (les augmentations) المغرب بقاو فيه الأثمنة مستقرة وهذا للحفاظ على استقرار فاتورة الاستهلاك الكهربائي.

فضلا عن إقرار تدابير جمركية وضريبية لضبط أسعار المواد الأكثر استهلاكاً لدى عموم الأسر، هاذ الشي كله ساهم في تقليص نسبة التضخم، إيلا عقلتو راه انخفض من 6.6 في 2022، كان في 6.6% (l'inflation) ليستقر في حدود 0.9% عند متم سنة 2024.

بالموازاة مع ذلك، تم اعتماد سياسة أجرية عادلة التي أسفرت جولات الحوار الاجتماعي عن إبرام اتفاقيين تاريخيين مع المركبات النقابية والمنظمات المهنية، وخلصت إلى إقرار زيادات مهمة لحوالي 4 المليون و250 ألف مواطن، منهم مليون و250 ألف موظف في القطاع العام و3 المليون في القطاع الخاص، بغلاف مالي غادي يناهز 45 مليار ديارل الدرهم في أفق 2026، ليفوق بذلك ما تم تخصيصه للحوار الاجتماعي خلال بعض الولايات الحكومية السابقة.

ولدعم ولوج الشباب والنساء إلى سوق الشغل والرفع من القدرة التشغيلية للقطاعات الأساسية، وضعت الحكومة خارطة طريق جديدة للتشغيل بميزانية إجمالية ديارل 15 مليار الدرهم، غتساهم في الالتقاء ديارل الاستثمارات والقطاعية ومواكبة النسيج المقاوالاتي الصغير والمتوسط والصغيرة جدا، فضلا عن وضع تدابير لتحفيز التشغيل الفلاحي ومباشرة خطة محكمة لدعم الوساطة في التشغيل وتعزيز البرامج النشيطة للإدماج المهني.

دون إغفال الإجراءات المنجزة، تفعيلا للرؤية الملكية بخصوص تيسير سبل الاستفادة من سكن لائق عبر تقديم دعم مالي مباشر لاقتناء المسكن الرئيسي لفائدة الأسر الهشة والمتوسطة، حققت هذه العملية التي تتجى من الرؤية والتعليمات ديارل سيدنا الله ينصرو إلى غاية متم أبريل 2025، نتائج غير مسبوقه عبر استقبال أزيد من 142 ألف طلب، حيث تم إنجاز 48

نتجت عنه زيادة طفيفة في سعرها، سيتم تخصيص عائداته لتمويل مختلف البرامج الاجتماعية ذات الأثر الواسع على معيش الأسرة.

في حين، شرعت الحكومة في تعزيز تكامل نظام الحماية الاجتماعية وتسهيل العمليات الإدارية والتنظيمية، من خلال اعتماد هيئة تدبير موحدة لمنظومة التأمين الإجباري عن المرض ودمج موارد الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (la CNOPS⁴) مع الصندوق ديارل (la CNSS)، حفاظا على استمرارية الخدمات.

كما ساهمت هذه التدابير المالية في مجموعها في تحقيق التوفيق بين متطلبات تيسير ولوجية الأسر المستهدفة إلى مختلف أنظمة الدعم، مع كسب رهان الاستدامة مستقبلا.

حضرات السيدات والسادة،

إن الجهود الحكومية لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية لم تقتصر على إقرار المكونات الأساسية للحماية الاجتماعية فقط، بل امتدت إلى اعتماد وابتكار مقارنة شاملة ومنسجمة، ضامنا لمصادقية وعدالة الخدمة الاجتماعية ببلادنا. وفي هذا السياق، عملت الحكومة على إعطاء السياسات الاجتماعية دلالتها الحقيقية، وتجدر الإشارة إلى أن مستقبل القطاع الصحي ببلادنا هيم على أجندة العمل الحكومي طيلة السنوات السابقة، وتم منح ميزانية غير مسبوقه، انتقلت من 19.7 مليار ديارل الدرهم سنة 2021، تنتكلم على قطاع الصحة، إلى 32.6 دالمليار ديارل الدرهم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 65%، بزيادة (Budget) ديارل (la santé) طلع بـ 65% بين 2021 و2025.

وقد مكن هذا الاهتمام الذي حظيت به المنظومة الصحية الوطنية من تعزيز حكمتها وتسريع تنزيل أهدافها المسطرة، حيث تعرف وتيرة تأهيل ديارل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية للقرب مستوى متقدم بلغ تقريبا 950 مركزا التي هوما وجدو وكلو (réalisés)، فضلا عن مواصلة إنجاز شبكة استشفائية واسعة من المستشفيات الإقليمية والجامعية في مختلف المناطق ديارل المملكة.

إضافة إلى الجهود الحكومية المبذولة في مجال السياسة الدوائية في أفق التخفيف من تكاليف الأسر وضمان ولوجية عادية إلى الدواء، حيث تم اتخاذ إجراءات مهمة كتم الإعفاء على الضريبة (TVA⁵)، سواء عند الاستيراد أو على المستوى الداخلي بهدف خفض الأثمنة ديارل 4500 ديارل دواء جنيس. فضلا عن تقليل تبعيتنا للخارج في مجال الأدوية عبر تقديم منح استثمارية كهم إحداث 53 وحدة صناعية، غادي تغطي تقريبا 70% من الحاجيات الوطنية، وهو ما سيمكن من تعزيز العرض الصحي الوطني ومواكبة الإصلاحات الهيكلية التي كنعرفها منظومة التغطية الصحية، وفي الوقت الذي كنعقود الحكومة النهضة التربوية فارقة في تاريخ بلادنا، وفق خارطة طريق

⁵ Taxe sur la Valeur Ajoutée.

⁴ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale.

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في هذه اللحظة التاريخية التي نقف فيها أمام واحد من أعظم أورش العدالة الاجتماعية في مغربنا المعاصر، وهو ورش الحماية الاجتماعية الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، باعتباره مشروعاً مهيكلًا غير مسبوق، يؤسس لمرحلة جديدة قوامها الكرامة، الإنصاف، والتضامن الوطني. هذا المشروع الهام، لا يمثل فقط إصلاحاً تقنياً أو إدارياً في السياسات العمومية، بل هو رؤية مجتمعية شاملة تترجم الإرادة الملكية السامية في إرساء أسس الدولة الاجتماعية، والانتصار للعدالة المجالية، ومحاربة الهشاشة، وصيانة الكرامة الإنسانية لجميع المواطنين والمواطنات، دون استثناء ودون تمييز.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد أكد الواقع الميداني أن حكومتكم، ومنذ تنصيبها، قامت بالتنزيل الفعلي لهذا الورش الملكي ذو الأبعاد الاستراتيجية، وفق منهجية واضحة وطموحة، ووثيرة منتظمة.

كما أن الحكومة كانت تملك تشخيصاً عميقاً واقعياً لوضعية الحماية الاجتماعية ببلادنا، وتدرك جيداً النواقص التي كانت تعترى البرامج الاجتماعية السابقة.

وهو ما ساهم في وضع اللبنة الأولى لهذا المشروع الاجتماعي، وإحاطته بكل الضمانات التشريعية والإدارية والمالية، مع خلق كل الشروط الضرورية للاستهداف الفئات المعنية وديمومة تمويلاته.

كما أن الأغلبية البرلمانية (في مجلس النواب ومجلس المستشارين) كانت دائماً تستحضر خصوصية هذا البرنامج الملكي الذي يتجاوز كل السياقات السياسية، ويغذي الإرادة العامة في تمكين جميع القوى الحية في بلادنا لقضية الحماية الاجتماعية، على اعتبار أن هذا المشروع هو مشروع لكل المغاربة، ويحظى بعناية خاصة لدى هذه الحكومة التي نجحت باقتدار في تنزيل كل مضامينه، طبقاً للتوجيهات الملكية السديدة، بما يعزز من تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدى جميع المغاربة على حد سواء.

ونسجل بكل اعتزاز أن حكومتكم مضت قدماً، ليس بشكل تقني أو إداري تقليدي، وإنما بروح عالية من نكران الذات، وإرادة صلبة لتعبئة جميع القوى الحية للأمة، من مؤسسات دستورية، وهيئات منتخبة، وشركاء اجتماعيين واقتصاديين، ومجتمع مدني، دون أي نزعة إقصائية، أو منطق حزبي ضيق، أو حسابات سياسية ظرفية.

لقد تم تجميع الرؤى، وتنسيق الأفكار، وتجاوز الخلافات، لأننا نعلم يقيناً أنكم، السيد رئيس الحكومة، تؤمنون شخصياً أن ورش الحماية الاجتماعية ليس ملكاً لهذه الحكومة أو تلك، ولا يُحسب على هذا التيار أو ذاك، بل هو ثمرة لرؤية ملكية بعيدة المدى، تنحاز إلى الوطن والمواطن، وتُعلي من

ألف عملية ديال الدعم فعليه لفائدة الأسر، 37% منها استفادت من دعم مالي قدره ديال 100 ألف درهم، مساكن تقل قيمتها عن 300 ألف درهم، بينما استفادت 63% من مبلغ 70.000 درهم، (la classe moyenne) مساكن كتراوح القيمة ديالها بين 300 ألف و 700 ألف ديال الدرهم، وهاذ الشيء كله بغلاف ديال 3.8 مليار ديال الدرهم اللي تخلصت حد الآن. لنكون بذلك أمام تحولات اجتماعية واعدة ببلادنا غادي تعطي دفعة قوية للمناخ الاجتماعي الوطني وتعزز من صموده وتطوراته، وذلك أن مشروع الدولة الاجتماعية باعتباره نقطة للتحويل الحقيقي في معيش الأسرة المغربية سيشكل منظومة اجتماعية ترافق المغاربة للعقود القادمة وليس مجرد إجراءات ذات أثر محدود.

في حين أن هاذ المنظومة الاجتماعية بقدر ما تسعى إلى دعم الفئات الهشة، وفق آليات ومساعدة مباشرة، فإنها في المقابل تقوم على مقاربة استهداف مرنة تروم إخراج الأسر المستهدفة من دائرة الفقر والهشاشة، وبالتالي جعل الدعم المباشر رافعة (un levier) للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي المطلوب.

حضرات السيدات والسادة،

إن "مغرب المستقبل" الذي يريده صاحب الجلالة نصره الله، أفقا مشتركاً لرعاياه الأوفياء، نفتخر داخل الحكومة بالانخراط الجاد والمسؤول بتفعيل تعاقده الكبري بما تقتضيه المصالح العليا لبلادنا.

ولم تكن لتكتمل أركان وملاحم هذه الحصيلة الاجتماعية النوعية لولا قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات كبرى، وعلى رأسها النجاح الذي رافق ورش تعميم الحماية الاجتماعية وتوظيف معانيها المجتمعية.

وشكراً لكم.

السيد الرئيس:

شكراً السيد رئيس الحكومة.

والآن ننتقل إلى مداخلات الفرق ومجموعات المجلس غير المنتسبين، تعقبها على جواب السيد رئيس الحكومة.

الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل مشكوراً.

في حدود 14 دقيقة، السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

الاجتماعية والاستقرار الأسري ورفع الضغط عن الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لا نتحدث عن أرقام مجردة، أو نسب جامدة، بل عن حياة ناس، ومعاونة مواطنين، واستقرار أسر.

ولكن، لا بد من التذكير بأن التنزيل السليم لورش الحماية الاجتماعية يتطلب مواكبته بعدد من الإجراءات وذلك من خلال:

- الرفع من جودة الخدمات الصحية داخل المستشفيات العمومية والمراكز الصحية؛

- توسيع العرض الصحي في العالم القروي والمناطق الجبلية؛

- تعزيز الرقمنة والتبسيط الإداري، لتفادي التعقيدات التي قد تحرم المواطن من حقه.

السيد الرئيس،

وفي صلب هذا المشروع المجتمعي الطموح، نسجل أنكم لم تشتغلوا بمنطق الآني أو الاستعجالي، بل حملتم منذ البداية رؤية متكاملة وشاملة لاستدامة تمويل هذا الورش الملكي.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، نسجل بإيجابية كبيرة النتائج المتميزة التي يحققها برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، والذي خلف ارتياحا واسعا لدى الأسر المغربية، خاصة في العالم القروي، حيث إن مبالغ الدعم المتزاوجة بين 500 و1200 درهم كان لها وقع ملموس على المعيش اليومي وضمان الاستقرار الأسري، وهذا بطبيعة الحال شكل تحولا نوعيا في طبيعة الاختيارات الوطنية للدعم العمومي الموجه للفئات الهشة والفقيرة، وتوفير كل الضمانات الأساسية للاستهداف الأمثل والتمويل المستدام لهذا البرنامج الملكي الثوري الذي تتشرفون بتنزيل مضامينه على أرض الواقع.

ولا تفوتني الفرصة، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتقاسم معكم هذا الإنجاز الوطني حول البرامج الاجتماعية، لا بد من التنويه بالإجراءات المتخذة والنتائج المحققة للبرنامج الوطني لدعم السكن، في إطار الرؤية الحكومية الشاملة لمشروع الدولة الاجتماعية، فالأعداد المسجلة للمستفيدين من هذا البرنامج التي تتجاوز سقف الطموحات بعد مدة قصيرة من انطلاقه، حيث استفاد أزيد من 45.000 من الأسر بشكل فعلي، مع وجود حوالي 150.000 ملف قيد الدراسة.

مع تمكين جميع المناطق وجميع العائلات من هذا الدعم بصفة مباشرة، خاصة فئات الشباب وذوي الدخل المتوسط والمحدود، إحقاقا لمبدأ العدالة الجالية.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن نجاح الحكومة في تنزيل هذه المشاريع الملكية، ينطلق من

شأن الإنسان المغربي أينما وجد.

لقد وأكب هذا الورش إصلاح تشريعي وقانوني عميق، كان ضرورياً من أجل تأطير التغطية الصحية والاجتماعية بجودة وفعالية، وضمان حكمة جيدة لتدبير الموارد والمؤسسات.

ولعل من أبرز هذه الإصلاحات، القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي أتمس لتوسيع التغطية الصحية الإجبارية لتشمل جميع الفئات دون استثناء، وهو ما يعكس انسجاماً واضحاً بين التشريع والممارسة، بين النصوص القانونية والتنزيل العملي.

وقد أسهم البرلمان، بمكوناته المختلفة، وبروح من التوافق والمسؤولية، في تسريع المصادقة على هذه النصوص، وهو ما يستحق أن نثمنه، ويدفعنا إلى الإشادة بمستوى النضج السياسي الذي أبانت عنه جميع الفرق البرلمانية أو النيابية والمجموعات في تعاطيها مع هذا الورش.

واليوم، السيد رئيس الحكومة، نسجل باعتزاز كبير المجهودات الحكومية المبذولة التي مكنت فئات واسعة من المواطنين من الولوج العادل والمنصف للمستشفيات العمومية والخاصة في إطار الخدمات التي يوفرها برنامج "AMO تضامن".

ذلك، أن استفادة المواطنين والفئات الهشة من الخدمات الصحية كاملة واسترجاع مبالغ التحاليل الطبية والأدوية أصبح واقعا ملموسا وإجراء روتينيا، لا يخضع لأي منطق سوى منطق الحق في الاستفادة الكاملة من الخدمات الصحية التي تضمنها الدولة لفائدة كل المغاربة على اختلاف مستوياتهم.

السيد رئيس الحكومة،

اليوم، داخل التجمع الوطني للأحرار، نؤكد، وبكل مسؤولية، أنه في عهد هذه الحكومة، أصبح لكل مغربي ومغربية الحق في التغطية الصحية، سواء كان تاجرا، أو فلاحا، أو صانعا تقليديا، أو عاملا حرا، أو متقاعدا، أو من الفئات الهشة.

لم يعد هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع، أو فئات مخدومة وأخرى مهمشة، لقد كسرت حكومتكم هذا التفاوت، وانتصرت لقيم العدالة والإنصاف. ولعل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة ساهمت بشكل كبير في تخفيف العبء عن الأسر المغربية، خاصة في الولوج الى القطاع الصحي والاستفادة من كافة خدماته.

وهذا في حقيقة الأمر خلق حالة من الارتياح العام لدى عدد كبير من الفئات الاجتماعية، خصوصا الفئات التي تتحمل الدولة تكاليف علاجهم ونفقات الأدوية والمستلزمات الطبية.

يمكننا القول إن بفضل هذه الإجراءات، قد مكنتم فعليا من تخفيف العبء الكبير الذي كانت تتحمله العائلات المغربية، خاصة في المجال الصحي.

فالمصاريف التي كانت تثقل كاهل الأسر، والمخاوف المرتبطة بتكاليف العلاج، بدأت تتقلص بشكل ملحوظ، وهو ما خلف نوعاً من الطمأنينة

رؤية متكاملة بعيدة المدى، تشمل إصلاح النظام الجبائي، وتوسيع قاعدة المساهمين، وترشيد النفقات، والعمل على تعبئة موارد إضافية، كلها آليات كان لها الوقع الإيجابي على ضمان استدامة هذا الإصلاح الاجتماعي لمغرب المستقبل.

لقد كان واضحاً منذ انطلاق هذه الأوراش الاجتماعية أن نجاحها الحقيقي لن يُقاس فقط بإعلانها، أو بتوسيع المستفيدين منها، بل بقدرة الدولة على تمويلها على المدى الطويل، وضمان استمراريته، وتحسينها من الأزمات، وهو ما جعل الحكومة تدمج الحماية الاجتماعية ضمن أولويات قوانين المالية، وتعمل على تأسيس صناديق الدعم، وإرساء قواعد واضحة للحكامة والتتبع. ونحن، من موقعنا في المؤسسة التشريعية، نعتبر هذا التوجه من مؤشرات النضج المؤسسي للدولة، التي تربط الحماية الاجتماعية بالنموذج التنموي الجديد، وتؤمن بأن العدالة الاجتماعية ليست عبئاً اقتصادياً، بل هي رافعة للتنمية الاقتصادية ذاتها، لأنها تعزز الإنتاجية، وتوسع الطلب الداخلي، وتُخصّص الرأسمال البشري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

إننا نعيش لحظة مفصلية في تاريخ المغرب الاجتماعي، ورش الحماية الاجتماعية ليس نهاية المسار، بل هو بداية لعقد اجتماعي جديد يجعل المواطن في قلب السياسات العمومية.

وإننا أمام فرصة تاريخية لبناء نموذج مغربي متفرد في الرعاية الاجتماعية، يجمع بين التضامن والكفاءة، وبين العدالة والفعالية، وبين حقوق المواطن وواجباته.

وأمام هذه اللحظة التاريخية، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن:

- نجدد إشاراتنا بالتوجيهات الملكية السامية التي جعلت من هذا الورش أولوية وطنية؛
- ننوه كذلك بالعمل الجاد للحكومة وجميع المتدخلين؛
- نؤكد دعمنا التام لهذا المشروع المجتمعي، واستعدادنا كمؤسسة تشريعية لمواكبته ومراقبة حسن تنزيله.

وفي الختام، نوجه ندائنا لكل القوى الوطنية، مهما اختلفت مواقعها، أن تجعل من الحماية الاجتماعية ورش وحدة، لا ورش تفرقة، ورش إنصات، لا ورش مزايادة، لأن المغاربة يستحقون الأفضل، في مغرب الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد..

تفضل السيد الرئيس في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم الحمس:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين خلال هذه الجلسة الدستورية الهامة، والتي يخصصها مجلسنا الموقر لموضوع "السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية".

واسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أطلق في البداية من السياسات العمومية التي أحسنت الحكومة تنزيلها وحققت عبرها الحماية والكرامة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، لأعود بعد ذلك للحديث عن متطلبات ترسيخ الإنصاف المنشود.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يمكن لأي موضوعي أن ينكر المجهودات الجبارة التي قامت بها هذه الحكومة على المستوى الاجتماعي، في إطار سياسة دولة استراتيجية يقودها عاهل البلاد المفدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أثمرت دون مزايدات عن نتائج اجتماعية باهرة رصدت لها اعتمادات مادية جد ضخمة وغير مسبقة.

لذلك، إذا شكك أي جاحد في النتائج الاجتماعية الحسنة المحققة، فهل يمكنه أن يخفي حقيقة مضاعفة الميزانيات العامة المخصصة للسياسات الاجتماعية في عهد الحكومة الحالية؟

هل يمكنه أن ينكر أن أزيد من 4 مليون أسرة مغربية، أي أزيد من 12 مليون شخص في أوضاع صعبة وهشة لأول مرة شرعوا في التوصل بدعم اجتماعي مباشر خلال عهد هذه الحكومة بتكلفة مالية تفوق 25 مليار درهم سنوياً؟

هل يمكن لأي خصم سياسي عاقل أن ينكر بأن ميزانية الحوار الاجتماعي وتكلفته في عهد هذه الحكومة ارتفعت إلى أرقام غير مسبقة لتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا الحوار سنة 2026 ما يفوق 45.7 مليار درهم.

إذ بلغت كلفة مجموعة الإجراءات لفائدة نساء ورجال التربية الوطنية أزيد من 17 مليار درهم، وللتعليم العالي أزيد من 2 مليار درهم، ولقطاع الصحة أزيد من 3.5 مليار درهم، ورفع الحد الأدنى الصافي للأجور في القطاع العام من 3000 إلى 4500 درهم، وغيرها من الإجراءات لفائدة القطاع الخاص كذلك.

والإجراءات الاجتماعية التي نجحت الحكومة في تنزيلها والتي لا يسعنا الوقت هنا لذكر جميع تفاصيلها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كما عودناكم، في الفريق وفي حزب الأصالة والمعاصرة بصفة عامة، أننا حليف موثوق به، يعول عليه في الشدائد كما في الرخاء، حليف سياسي وفي للعهد، منضبط للقرار، مسؤول في التصرف، حليف وطني صادق. وندافع ونعتز بالمنجزات الكبيرة، وفي نفس الوقت ننبه لكل ما من شأنه تجويد العمل بدون حسابات ولا خلفيات سياسية ضيقة، فالكمال لله وحده تبارك وتعالى.

وفي هذا السياق، نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى بعض الإجراءات التي نراها ضرورية فيما تبقى من الولاية الحكومية الحالية لكي نحقق الترسيع الحقيقي والفعلي لمقومات الإنصاف، وهي كالتالي:

أولاً: لابد، السيد رئيس الحكومة، من المزيد من التواصل حول هذه النتائج الباهرة، فخط هذه الحكومة العاشر هو أنها ولدت في زمن ثورة المعلومة المغلطة، وتدفع الإشاعة وسهولة ترويح خطابات الهدم والتشكيك. لذلك، قدرنا جميعاً أن نبذل مجهوداً تواصلياً أكبر لمجابهة هذا التسونامي من التغليب ونشر السموم السياسية، بدل المجابهة في الساحة وفي المؤسسات المنتخبة.

ثانياً: لابد من تقييم موضوعي بكل شجاعة وجرأة لبعض برامج الدعم التي لم تحقق أهدافها وغاياتها النبيلة، ومن تم تجاوز الاختلالات مستقبلاً.

ثالثاً: لابد من تحسين فعالية منظومة الدعم الاجتماعي المباشر، من خلال المزيد من تبسيط المساطر والقيام بمجهود أكبر للوصول إلى باقي الأسر المحتاجة التي تقول بعض الأرقام بأن هناك مليون أسرة تنتظر دراسة ملفاتها وتحديد الموقف النهائي من مؤشر دعمها، تحقيقاً وترسيخاً لمقومات الإنصاف. **رابعاً:** عانى العالم القروي كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف ودفعت معه المرأة القروية ثمناً كبيراً داخل هذه المعاناة، لذا ندعو إلى التفكير في تدابير استثنائية لاستهدافها والتخفيف من معاناتها وتمكينها اقتصادياً داخل مشروع الخطة الجديدة للتشغيل.

وختاماً، السيد رئيس الحكومة هذه مجرد إشارات مسؤولية نحن على يقين تام بأنكم ستفاعلون معها بجديتكم وسلاستكم المعهودة، حتى نساهم جميعاً في تحقيق مغرب الديمقراطية، مغرب العدالة الاجتماعية، مغرب الكرامة الحققة، التي يرتضيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لرعاياه الأوفياء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وأما النجاحات التي حققها الدعم المباشر الموجه للسكن، فهي ناطقة بنفسها دون الحاجة للدفاع عنها، هي مجسدة في استفادة حقيقية لحوالي 50 ألف مواطن ومواطنة من داخل وخارج أرض الوطن من برنامج دعم اجتماعي يعتبر، بدون مزايدات سياسية، الأكثر شفافية ونجاعة وفعالية، وذلك نتيجة التمتع والتحصين الذي حكم وضع مختلف آلياته ووسائله، قوامه التعامل الرقمي الشفاف، وفتح المجال مباشرة أمام المواطنين والمواطنات، عوض المنعشين العقاريين، وشمولية التراب الوطني، وتحقيق تطلعات المدن المتوسطة والصغيرة وحتى بعض المراكز القروية الصاعدة.

ودائماً، السيد رئيس الحكومة، في الحصيلة الاجتماعية نسجل الأدوار الاجتماعية الطلائعية التي لعبها قطاع الثقافة خلال الولاية الحكومية الحالية، إذ عرفت الثقافة الوطنية إشعاعاً كبيراً أعاد الوجه للتراث المغربي داخليا وخارجيا، وعزز من حمايته، ورفع من شأنه ومن صورة المغرب وتاريخه وعاداته الاجتماعية العريقة، ناهيك عن تعزيز طموحات فئة الشباب بفعل تدابير كبيرة كقرار "جواز الشباب"، والعناية المتجددة بالطفولة، وبدور الثقافة والشباب والسينما، وإدماج الصناعة السينمائية والألعاب الإلكترونية في الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هل يمكن أن نتحدث على التحولات الاجتماعية لمغرب 2025 دون التوقف عند الثورة التشريعية التي تعيشها وزارة العدل، بانخراط مسؤول وقوي للبرلمان من أجل تجويد وتغيير ترسانة قانونية طال انتظاره لأزيد من خمسين سنة؟ مثل مشاريع المسطرة المدنية والجنائية وقانون العقوبات البديلة وقانون السجون وقانون المفوضين القضائيين وغيرها؟

في انتظار، السيد رئيس الحكومة المحترم، تسريعكم لمسطرة المصادقة على باقي القوانين، كلقانون الجنائي وقانون المحامين وقانون الموثقين وقانون الشيك وغيرها، لتكتمل الثورة التشريعية غير المسبوقة في تاريخ الحكومات، والتي ستكون لا محالة من إنتاج عدالة ناجعة في خدمة المجتمع، عدالة سريعة وفعالة تكون العمود الأساسي لصيانة الاختيار الديمقراطي وحماية الحقوق والحريات، ومحور الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

لا يمكن الحديث عن الحصيلة الاجتماعية للحكومة الحالية دون الإشارة إلى جهودها ونجاحها الكبير في تحقيق المناعة الطاقية لبلادنا، وضمان استمرار التزويد بالكهرباء ليظل نور المملكة الشريفة ساطعاً رغم كيد الكائدين.

كما لا يمكن، السيد رئيس الحكومة، الحديث عن السياسات الاجتماعية للحكومة الحالية دون التوقف عند نجاحها في توفير الماء الشروب عبر مشاريع استراتيجية أنجزت في وقت قياسي، وتداركت الخصاص الذي كان معدا لمواجهة سنوات الجفاف الصعاب التي توالى على بلادنا، وغيرها من التدابير

السيد الرئيس، في حدود ثماني دقائق

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني المستشارين والمستشارات،

يشرفني، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، في إطار هذه الجلسة الدستورية الهامة، وهي مناسبة نقدر من خلالها حرص والتزام السيد رئيس الحكومة على دورية انعقاد هذه الجلسة وإحاطتها بأهمية وعناية خاصة، تتجلى في تفاعله البناء والمثمر مع انشغالات المستشارين والمستشارات، ومن خلاصهم الرأي العام الوطني، وتضمنين هذا التدخل الإفادات والبيانات الوافية لاستجلاء وضعية تدبير الشأن الحكومي بكل وضوح وأريحية، وهي مبادرة تعطي قيمة جوهرية لموضوع جلستنا اليوم.

لقد قامت بلادنا بتشخيص شمولي لوضعيتها التنموية، ورصد مؤهلاتها والتحديات التي تواجهها، وذلك ضمن رؤية مستقبلية، طموحة، تنشده مستقبل مزدهر يكفل رفاه الشعب ويرتكز على التضامن والشعور بالانتماء إلى نفس الوطن ونفس المصير.

في ظل سياق التحولات التي يشهدها العالم، والذي يتنامى فيه التوتر واللايقين، لقد صاغت بلادنا في ظل ذلك رهانا وطنيا طموحا، يحفل بالإنصاف والحماية الاجتماعية، ويجر طاقات المواطنين والمواطنات ويعزز قدراتهم عبر الاستثمار الأمثل لكافة مقومات التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ضمن إطار يكرس الثقة والمسؤولية.

لقد أعلن جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، توجيها وطنيا طموحا، لانطلاقة مسار بناء نظام الإنصاف والحماية الاجتماعية، يتمتع فيه المغريبات والمغاربة قاطبة بدون تميز أو تحيز بالموارد والفرص المادية والمعنوية، بما يحقق لهم التمكين، ويمنحهم فرصا متساوية للنجاح في الحياة ويعزز اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي، ويكفل لهم الكرامة، نعم الكرامة، في أن يجد التلميذ مقعدا في المدرسة، والمريض سريرا في المستشفى والأسرة منزلا تأوي إليه والعاطل فرصة للعمل والفقير ما يسد به حاجته.

إنه ورش عنوانه الأساسي "تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية"، دون أن تغفل أن الدولة الاجتماعية مهندسها وقائدها هو جلالة الملك محمد السادس نصره، وهنا لابد بأن أهنئكم وأهنئ عناصر وأفراد حكومتكم الموقرة، أنها

استطاعت أن تجمع بين الخيرين وتواكب طموح المغاربة جميعا والتوجهات السامية لجلالة الملك.

حضرات السادة والسيدات،

هذه هي الكرامة، هذه هي الكرامة الحقيقية، في أن يجد التلميذ مقعده ويجد العامل معمله ليقنات من عرق جبينه.

نعم، إن تدخلكم، السيد رئيس الحكومة، جعلني - لكي لا أردد ما قلتموه - أختصر كل الأرقام، وأختصر كل المنجزات، لأنكم سبقتموني لذكرها، حتى لا يقط المستمع، وحتى لا أغفل شيئا قلتموه اليوم، إنه العمل الجبار، على المغاربة أن يفتخروا بما أنجزته هذه الحكومة، واه جدا، واه جدا أن يعتقد من يلغو وراء عمل هذه الحكومة أنه سينال من اجتهداها ومن تسابقها نحو الأفضل. وعلى نفس الدرب، حققت بلادنا محممة في مسار استدراك العجز في المؤشرات وتصحيح الفوارق الاجتماعية والمحالية وتعزيز الالتقائية والتكاملية في الحكامة، التدخل العمومي وتحفيز التمكين الاقتصادي ثم توجيهها لبلورة برنامج الحماية الاجتماعية.

فتبثت دعائم السياسة العمومية للإنصاف والحماية الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، يسند المجهود الجبار الذي تبذله هذه الحكومة، تمكين المواطنين والمواطنات من الوصول إلى الموارد والفرص يوفر لهم حياة كريمة، إرضاء لشعر الفرد بالتقدير وتحفزه للقيام بالأفضل، ويجعله قادرا على الاندماج والإبداع والابتكار، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والنمو والاقتصاد.

دعونا نتفق بأننا - الوقت داهمني - ولابد بأن أشيد بالمجهودات التي تبذلها هذه الحكومة، خاصة الدبلوماسية المغربية التي حققت ما نصبو إليه، وأظن أن الجميع يفتخر بما قدمته الدبلوماسية المغربية، دون أن تغفل المرابطين في الحدود والذين جعلوا المغرب في القمة. شكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الحركي، فليفضل أحد السادة المستشارين من الفريق في حدود سبع دقائق. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السيد رئيس الحكومة المحترم،

في إطار التفاعل مع عرضكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولاً: من باب الموضوعية التي تميز دوماً مواقفنا، نجدد التأكيد على انخراطنا الفعال في الورش الملكي المجتمعي المتمثل في الحماية الاجتماعية، وبناء الدولة الاجتماعية، والذي أسست له بلادنا برؤية حكيمه لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أزيد من عشرين سنة، عبر مسار طويل من المبادرات الاجتماعية والمؤسسية، وصولاً إلى تأطيره من طرف الحكومة السابقة في نهاية ولايتها بقانون إطار، حدد المكونات الأربع لهذا الخيار الاستراتيجي وأجندة وآليات التنزيل، لتبقى مسؤولية حكومتكم، السيد الرئيس، في حكمة التنزيل واستدامة مصادر التمويل وإبداع مقومات الصمود والإصاف الاجتماعي والمجالي.

ثانياً: على هذا الأساس نسجل، السيد رئيس الحكومة المحترم، هشاشة المقومات والمركبات المعتمدة في التنزيل والتمويل، لأنها مستندة إلى مقاربات تقنية ومحاسبية، تفتقر لعمق يميز بين الحد من الهشاشة الاجتماعية، كسقف مرحلي، وبين إرساء التنمية الاجتماعية كرهان استراتيجي.

كما لا تميز سياساتكم العمومية بين مؤشرات النمو وrehان التنمية، وبين تدبير الأزمات وإبداع حلول لتجاوزها ومعالجة أسبابها ومسبباتها.

ثالثاً: بناء على ما سبق، نناقشكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، في المقومات والاختيارات التنظيمية لهذا الورش:

1- تم اعتماد سجل اجتماعي على أساس المداخل، وهذا جيد ومقبول، لكن بالمقابل تم تأسيس الدعم الاجتماعي المباشر على مؤشرات مصاريف الأشخاص والأسر وبناء على التصريحات، لنصبح أمام مؤشرات متحولة، تتغير كل يوم، مثل مؤشر السكر والضغط الدموي، وليصبح الاستحقاق الاجتماعي رهيناً لعملية تقنية، وليس حقاً دستورياً يضمن العيش الكريم وواجب الولوج للصحة والتعليم والسكن وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمواطنات؛

2- أصبح المواطن رهيناً لعبثات جوفاء وصماء، جعلته لا يرغب في المبادرة حتى لا يغادر طبقة الفقر، ويسقط في مجموعة الهشاشة، وحتى لا يفقد هذا الحد الأدنى ويحسب ظلماً في الطبقة المتوسطة المغلوبة أصلاً عن أمرها.

السيد رئيس الحكومة،

واحد العدد دبال الناس كياتو "أمو" وصبحو ف "أمو-تضامن"، التضامن، وهذا هو المؤشر الي بغينا احنا السيد رئيس الحكومة تردو له البال، ليتحول فقراء الوطن وعديمي الدخل والشغل إلى أرقام افتراضية،

والحال أن الفقر والهشاشة ليس قدراً، بل صناعة سياسية وبشرية.

3- ماذا عن وعود الحكومة بخصوص مدخول الكرامة الذي يوفر قبل نهاية الولاية ألف درهم لكل شيخ من شيوخ الوطن؟
وأين بطاقة "رعاية" الزكية التي تجعل أبواب الصيدليات والمستشفيات تفتح أمام المواطنين بالمجان؟
وأين طبيب لكل أسرة والمواطنون لا يجدون في الغالب طبيباً في المستشفى الجامعي وبالأحرى إقليمياً أو محلياً؟

4- بخصوص تمويل الورش، فالسقف هو 51 مليار درهم سنوياً بدءاً من السنة الحالية، أكثر من نصف هذا الاعتماد من جيوب المساهمين والمواطنين والباقي من ميزانية الدولة، والواقع أن المساهمات والاشتراكات دون مستوى الطموحات، في ظل توسع القطاع غير المهيكل، وتردد ذوي المهن الحرة في الاشتراك، وتوسع البطالة وفقدان الشغل؛ فمن أين وكيف ستضمنون استدامة التمويل؟

5- بخصوص تعميم التقاعد والمعاش والتعويض عن فقدان الشغل، نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن رؤيتكم لتنزيل هذين الورشين وعن كيفية تمويلها، علماً أننا على بعد أشهر قليلة على نهاية السقف الزمني لتنزيلها بموجب قانون الإطار وتوجيهات جلالته الملك حفظه الله.

ختاماً، ولأننا إيجابيين دوماً، ننتقد ونقدم البديل، نسجل أن المقومات الأساسية للإنصاف الاجتماعي تتطلب ما يلي:

✓ بناء الورش على مؤشرات جهموية منصفة، تراعي التفاوتات المجالية والاجتماعية؛

✓ جمع شتات ورش الحماية الاجتماعية الموزع بين أربع قطاعات حكومية دون رؤية موحدة؛

✓ دمج الوكالات والمؤسسات والصناديق المتدخلة في المجال الاجتماعي؛
✓ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحسين حكمة وتدبير الصناديق والمؤسسات المتدخلة في مجال التأمين الصحي والتقاعد؛

✓ واستعمال الهوامش المالية لإنقاذ صناديق التقاعد، بعيداً عن أعمار وجيوب الموظفين والأجراء، كما يتم استعمالها لإنقاذ مؤسسات عمومية أخرى.

شكراً لكم.

والسلام عليكم وعليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين، فليفضل أحد السادة المستشارين من الفريق، في حدود ست دقائق السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية، التي تتناول محورا بالغ الأهمية، ويتعلق الأمر بالسياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية.

يهمنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نؤكد، وكسائر مداخلتنا السابقة، على أن المنجز الحكومي المتعلق بترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية لا يمكن إلا لجاحد أن ينكره، بيد أن ذلك لا يعني الكمال، بل إن عملا مهما وكبيرا مازال يتعين على الحكومة القيام به.

من نافل القول التأكيد اليوم على أن كل ما تحقق في مجال الإنصاف والحماية الاجتماعية إنما يعود الفضل الأول فيه إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وحفظه، وهو الذي جعل من إنصاف المستضعفين وتحسين مستوى معيشة المغاربة والمغريات، ولا سيما الأسر الفقيرة والمعوزة، دعامة من دعائم سياسة حكمه نصره الله.

كيف لا وهو الذي استهل عهده الزاهر بخلق "هيئة الإنصاف والمصالحة" والتي ستظل في المنجزات الحقوقية الوطنية الاستثنائية في المنطقة، وبإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية، وبجعل خدمة المواطن المغربي وتحسين مستوى معيشته محورا للسياسات والبرامج العمومية؟

لا يمكننا أيضا في هذه الدقائق المعدودة أن نتناول كل ما قامت به الحكومة في هذا المجال، والذي ورد في تدخل السيد رئيس الحكومة وفي المداخلات السابقة وهو كثير:

✓ تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛

✓ الدعم الاجتماعي المباشر؛

✓ الرفع غير المسبوق من ميزانية الصحة والتعليم؛

✓ مأسسة الحوار الاجتماعي، والميزانية الضخمة وغير المسبوقة التي رصدت له؛

✓ دعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات ومواجهة التضخم؛

✓ .. وغيرها من المنجزات والمكتسبات.

لكن، ما نود في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اليوم إعادة طرحه والتأكيد عليه، هو الجوانب والقضايا التي مازالت تحتاج إجراءات وتدابير، ولا سيما القضايا ذات الصلة بالطبقة الشغيلة، وسنكتفي بالإشارة إلى عناوين دالة نظرا لضيق الوقت:

◀ الحاجة إلى إنصاف العاملين في القطاع غير المهيكل؛

◀ ضرورة التصدي للجهات التي مازالت تحارب العمل النقابي وتقس بالحرية النقابية، ومن ذلك أوضاع شغيلة الشركات الجهوية متعددة الخدمات؛

◀ وقف محاربة الانتماء النقابي التي تتم في العديد من مؤسسات القطاع الخاص وكذا في بعض المؤسسات العمومية.

فإن كان الإنصاف هو العدل - كما عرفته المعاجم - فإن التجربة البشرية تفيد أن العمل البشري لبلوغ الإنصاف والعدل لا حد له ولا كمال له وأنه عمل تراكمي، ولعل من أبرز الفئات والطبقات التي سعت عبر التاريخ وفي سائر المجتمعات إلى الإنصاف والعدل هي الطبقة الشغيلة، التي كابدت ولا تزال والتي حملت ولا تزال تحمل على عاتقها وأكتافها اقتصاد البلاد وخدمة المجتمع. لذلك، فإن كانت المكتسبات التي حققتها على عهد هذه الحكومة غير مسبقة ومهمة، إلا أن باقي مطالبها العادلة والمشروعة بحاجة إلى عمل يومي جماعي لتحقيقها قصد إنصافها الكامل ومن أجل تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدتها.

لقد سارعت الحكومة إلى اتخاذ العديد من التدابير لمواجهة التضخم، ورصدت لكل ذلك مبالغ مالية طائلة، وهو الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على أئمة العديد من المواد الأساسية، غير أن البعض أبى إلا أن يتاجر في قوت المغاربة وأن يستغل الأزمة من أجل اغتناء الفاحش في أبشع تجلي للجشع والمضاربات، ولقد كان الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سباقا إلى الدعوة لمواجهة المضاربين والدعوة إلى تطبيق القانون وزجر هؤلاء الذين لا يهمهم إلا جيوبهم الممتلئة أصلا، حتى ولو كان ذلك على حساب العمال والعاملات.

لا يساورنا الشك في أن النفس الاجتماعي الذي استهلته به الحكومة عملها سيظل حاضرا فيما تبقى من هذه الولاية الحكومية، لذلك لن نمل من دعوتكم إلى العمل اليومي والمستمر لإنصاف الشغيلة المغربية ورفع الحيف الذي مازالت تتعرض له في العديد من المعامل والشركات والمؤسسات العمومية.

صحيح، أن ما حققته هم، ولكن المطالب أيضا عادلة ومشروعة وكثيرة ومهمة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، فليفضل السيد الرئيس في حدود ست دقائق.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولاً، اليوم ونحن نناقش موضوعاً بهذه الأهمية حول الإنصاف وآليات الحماية الاجتماعية، لا بد وأن نستحضر سؤالين أساسيين أطلقهما جلالة الملك وشكلا المنطلق الأساسي لهذا النقاش ديال الحماية الاجتماعية.

السؤال الأول الذي طرحه جلالة الملك هو: أين الثروة؟
والسؤال الثاني كان مرتبطاً بمدى انعكاس المجهود التنموي الذي بذلته بلادنا واستقطاب الاستثمارات والاستقرار السياسي حول الواقع ديال المعيش اليومي للمواطنين المغاربة.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتفاعل مع جوابكم على سؤالنا، نستحضر هاذين السؤالين ونستحضر ما مدى نجاعة الإجراءات الحكومية التي اسردتو في عدد من الواجهات على تحسين الوضع المعيشي ديال المغاربة اليوم.

وغادي نتناول بالتحديد ثلاثة ديال النقاط الأساسية:

أولاً، فيما يرتبط بالدعم الاجتماعي المباشر.

أولاً، نسجل، السيد رئيس الحكومة، في هاذ الإطار على أنه، مع كامل الأسف، احنا كبرلمانيين، يمكن ساهمنا في النقاش العام وساهمنا في النقاش السياسي، ساهمنا في إقرار النصوص التشريعية المؤطرة بشكل إجمالي، ولكن النقاط الأساسية المرتبطة اليوم والتي تتأثر على ولوج المواطن لهذا الخدمات الاجتماعية غايين عليه كؤسسة تشريعية.

اليوم احنا كبرلمانيين، ما نتعرفوش أشنو هو المؤشر؟ كيف يحتسب؟ كيف يتأثر صعوداً أو نزولاً، هل له ارتباط بتطور التكلفة ديال العيش اليومي للمواطن أو لا؟

هاذي أسئلة ما عندناش إجابات عليها، ملي تيسولونا المواطنين، وتيجي المواطن تيقول لك أودي راه كنت تستافد من الدعم وحيدوه لي، لا تمتلك الميكانيزمات ديال الجواب الحقيقي والموضوعي.

ثم الآليات الرقابية باش هاذ الدعم المباشر يوصل لمستحقه، اليوم كين شيوخ ديال حالات احتيالية على هاذ الدعم، كين عدد من المواطنين تيشغلوا ويصرون، بل ويشترطون على المشغلين أنهم ما يتمش التصريح بهم عند الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، باش يبقوا يستافدو من الدعم وفي نفس الوقت تيستافدو من الأجرة.

ما هي الآليات التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة هاذ الإجراءات الاحتياطية، التي عدد من الناس دابا تيقومو بها؟

النقطة الثانية: هي فيما يرتبط بالتغطية الصحية، واسمحوا لي، السيد الرئيس، لأنه الإشكال ديال التغطية الصحية اليوم في بلادنا لا يقاس بعدد الملفات ديال المرض التي تم معالجتها.

الإشكالات الصحية في المغرب مرتبطة بالولوج للخدمات الصحية، مرتبطة بشحال ديال المستشفيات فتحنا في البلاد؟ مرتبطة بشحال ديال الأطر الطبية والممرضين اللي وفرنا في المستشفيات؟ مرتبطة واش وفرنا لذلك المواطن اللي في الشاون واللي في وزان واللي في تنغير أنه يتعالج في مدينو، بدل أنه يتيم نقله في النصاصات ديال الليل فقط لأنه ما كينش البناج وما كينش الطبيب اللي غيفتح لو؟ عدد من الإشكالات.

ثم ضمان الديمقراطية ديال الولوج، هاذو مواطنين مغاربة عندهم التغطية الصحية، محرومين من الولوج، السيد رئيس الحكومة، للقطاع الخاص، وعدد من الأسئلة التي طرحوها السادة البرلمانيين في الغرفتين حول الضمان ديال الشيك الذي يتطلب المصحات الخاصة، واللي في كل مرة، السيد وزير الصحة تيقول على أنه هاذيك الضمان المطلوبة غير قانونية، ومع ذلك يصرون على تحدي القانون وتحدي المؤسسات وتحدي الدولة ويشترطون الشيكات ديال الضمان على المواطنين باش يولجو للمصحات ديال القطاع الخاص.

هاذ الشي كين، هاذ الشي كين وخص تكون عند الحكومة جرة لمواجته بالحزم اللازم، لأنه المغاربة ملي تيسمعو أنه الشيك المطلوب كضمان في المصحات غير قانوني وكيشي للمصحة الغدليه وتيتطلب منو، أشنو الانطباع الذي تياخذ المواطن على المؤسسات وعلينا كاملين السيد رئيس الحكومة؟ أعتقد على أنه هاذ الموضوع ديال الحماية الصحية لازال مطلوباً من الحكومة أن تقدم فيه الشيء الكثير.

النقطة الثالثة: هي الحوار الاجتماعي ونتأجه.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، صحيح رقم ديال 45 مليار رقم ماشي ساهل، صحيح أنه ماشي ساهل، صحيح أنه مهم في هاذ المرحلة التي تتجتها بلادنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لكن المكتسب الاجتماعي يقاس بتكلفة العيش، المكتسب الاجتماعي يقاس بأثره على القدرة الشرائية ديال المواطن، المكتسب الاجتماعي أيضا يقاس بما يمثله هاذ الإنفاق الاجتماعي من كتلة الإنفاق العمومي بشكل عام.

أشنو تيمثل هاذ 45 مليار من الكتلة ديال الإنفاق العمومي التي تنفقها الحكومة بشكل عام؟

ثم عندما نتحدث عن الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، لا بد من إعادة النظر من هيكل هاذ الحوار أفقياً وعمودياً، وهنا الموضوع ديال الفيدرالية الديمقراطية للشغل أثيره مجدداً لأنه ما عندها حتى شي معنى كنساهمو في الحوار القطاعي في القطاعات، ونجيو للحوار المركزي تنقصو لدوافع تؤكد على أنها سياسية.

أيضاً، لا بد من إخراج قانون النقابات للقطع مع الفوضى التي تيعيشها المشهد النقابي، وللدفع بالمشهد النقابي إلى مزيد من التخليق والديمقراطية. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليفضل أحد المستشارين، ستة دقائق السي عزيز بوسلخن.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يُسِّرُفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للمشاركة في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة السياسة العامة المرتبطة بـ "ترسيخ مقومات الإصاف والحماية الاجتماعية".

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يَتَسِمُ هذا المحور بأهمية بالغة، إذ يَقَعُ في صلب الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يَقُودُهَا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وَيُسِّسُ جوهر كرامة المواطن، والاستقرار الاجتماعي، والتنافسية الاقتصادية، فلا تنمية مستدامة دون عدالة اجتماعية، ولا استقرار دون إدماج فعال.

وفي هذا السياق، نود أن نُعَرِّبَ لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن تَشْمِيننا العميق للمبادرات الطموحة والإنجازات الملموسة التي حَقَّقَتْهَا حكومتكم، بتوجيهات ملكية سامية، لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

إن ما تَحَقَّقَ في مسار تعميم الحماية الاجتماعية، عبر تسجيل ما يُقَارِبُ 32 مليون مواطن في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (ما يناهز 90% من الساكنة)، واستفادة 4 ملايين أسرة من دعم اجتماعي مباشر يتراوح بين 500 و1020 درهماً شهرياً، بكلفة سنوية تناهز 35 مليار درهم من النفقات العمومية، وأيضاً مضاعفة عدد الأروال المستفيدات من الدعم المباشر ستة (6) مرات مقارنة بسنة 2021، وتخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 يوم اشتراك إلى 1320، وإعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل؛ وكلها إنجازات كبيرة وجدة مهمة تدعو للفخر والاعتزاز.

السيد رئيس الحكومة،

إن مشروع الحماية الاجتماعية، كما نراه اليوم، ليس مُجَرَّد شعار، بل هو التزام مُجْتَمِعي راسخ ومشروع حضاري شامل، وأفضل استثمار في رأسنا البشري.

فالدرهم الذي نَسْتثمره اليوم في التغطية الصحية يُوقَّرُ أضعاؤه في تكاليف العلاج غداً، والدعم المُقَدَّم للأسر لا يُعَزَّزُ فقط قُدرة المواطن على العيش الكريم، بل يضمن أيضاً انتظام أبنائه في المدارس ومحاربة الهدر المدرسي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن إنجاح هذا الورش الوطني مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ونحن، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ نَعْيُ تماماً حجم الدور المُتَوَطِّبنا، نُؤكِّد التزامنا الكامل بتحمل مسؤولياتنا، والذي يتجلى في التزامنا بالتصريح المنهجي بكافة الأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتشجيع الانخراط في أنظمة التغطية التكميلية، ودمج الأبعاد الاجتماعية ضمن استراتيجيات المقاولات.

السيد رئيس الحكومة،

إن هذا الإصلاح الطموح، رغم نتائجه الواعدة، يطرح من وَجْهَةٍ نَظَرنا تحديين هيكليين رئيسيين:

(1) **ثِقُل الاقتصاد غير المهيكل:** الذي يمثل ما بين 10% و30% من الناتج الداخلي الخام ويشغل ما يُقَارِبُ 50 بالمائة من اليد العاملة، مما يزيد العبء على القطاع المهيكل المُلتزم بواجباته الضريبية والاجتماعية؛

(2) **عدم مُوَاجَبة مدونة الشغل الحالية للتحولات المتسارعة في أنماط العمل الجديدة،** كالرقمنة والعمل عن بُعد وتنامي ريادة الأعمال الذاتية.

وفي هذا الإطار، وحتى يَحَقِّقَ هذا الورش الوطني الهام كامل أهدافه ويضمن استدامته، يدعو الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى الأخذ بعين الاعتبار المقترحات التالية:

ضرورة الإدماج التدريجي والفعال للاقتصاد غير المهيكل: فاستدامة نموذجنا التنموي ودولتنا الاجتماعية رهينة بتوسيع القاعدة الضريبية والمساهمات الاجتماعية لتشمل كافة مكونات الاقتصاد الوطني؛

الضرورة المُلِحَّة والمستعجلة لإصلاح مدونة الشغل بشكل متوازن، ليس فقط لتواكب المستجدات وأنماط العمل الحديثة، بل وبشكل أساسي لضمان الانسجام والتكامل التام مع مقتضيات ورش الحماية الاجتماعية وأهدافه الطموحة، بما يخدم استدامة هذا الورش الوطني الكبير.

كما ندعو إلى اليقظة تُجَاه الآثار الانتهازية المحتملة (effets d'aubaine) لبعض آليات الدعم الاجتماعي. فعدم ربط هذه المساعدات بشروط واضحة قد يُثْنِي البعض عن الاندماج في سوق الشغل المهيكل.

ورغم أن هذه الظاهرة لا تزال محدودة، إلا أنها ملحوظة في بعض القطاعات التي تجد صعوبة في استقطاب اليد العاملة المصريح بها. لذا، من الضروري ضبط هذه الآليات لتشجيع البحث عن العمل والاندماج المستدام.

السيد رئيس الحكومة،

إن هدفنا المشترك هو بناء نموذج مغربي رائد وشامل ومستدام للحياة الاجتماعية، وهو ما يتطلب المزيد من تضافر الجهود لتوسيع قاعدة المساهمة الوطنية، وتحديث الإطار التشريعي، وتعزيز فعالية الإنجازات على أرض

الواقع.

وفي هذا الإطار، يؤكد الاتحاد العام لمقاولات المغرب تعبئته الكاملة، ومواصلته، بتعاون وثيق مع الحكومة، تقديم مقترحات بناء خدمة لتتمتينا الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

- لأن التنمية البشرية رافعة للأداء الاقتصادي؛

- ولأن الكرامة الاجتماعية أساس الاستقرار الدائم؛

- ولأن مغرب الإنصاف والعدالة، تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، هو مغرب أقوى وأكثر قدرة على مواجهة التحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس، فيلتفضل، في حدود ست دقائق، السي سليك.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمسألة الحكومة في إطار هاته الجلسة الدستورية في موضوع بالغ الأهمية، إذ شكل ورش الحماية الاجتماعية خطوة سياسية واجتماعية هامة في تنزيل حق دستوري طال انتظاره، واستجابة جزئية لتطلعات الحركة النقابية الوطنية، وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل، الذي لم يتوان في المطالبة بإصلاح شامل ومنصف للمنظومة الاجتماعية، وخصوصا فيما يتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية، التعويضات العائلية، الحد الأدنى للأجر، التقاعد الضامن للكرامة والعيش، التعويض عن فقدان الشغل، وضمان الصحة والسلامة المهنية لعموم الأجراء. بناء عليه، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، باسم الطبقة العاملة المغربية:

- ما موقع الحوار الاجتماعي في بلورة وتنزيل هذا الورش الوطني؟

- ما هي الضمانات التي تقدمها حكومتكم لاستدامة تمويل الحماية الاجتماعية

دون المساس بحقوق الأجراء؟

- ما هي الإجراءات العملية التي تتخذونها لضمان عدالة التغطية وفعالية

الاستهداف، خاصة في ظل توغل الاقتصاد غير المهيكل؟

يبين الواقع أن هذا الورش الاستراتيجي يعاني من اختلالات، وهو ما

تؤكدته التقارير الرسمية أبرزها تقريرين، تقرير المجلس الأعلى للحسابات

والمرصد المغربي للحماية الاجتماعية، حيث تم رصد:

✓ حرمان تغطية العمال في القطاع غير المهيكل والعديد من القطاعات

الهشة كقطاع المناولة وقطاع الإنعاش الوطني والعاملات الزراعيات؛

✓ تعثر تعميم التغطية الصحية: فقد سجلت التقارير صعوبات عدة تتعلق

بتعقيد المساطر وضعف التواصل ومحدودية العرض الصحي العمومي؛

✓ عجز أنظمة التغطية الصحية عن الوفاء بالتزاماتها: فالعديد من المرضى

يعانون من الاستجابة لمتطلبات تغطيتهم الصحية الجدد المكلفة؛

✓ محدودية الأثر الاجتماعي المباشر للدعم المالي: إذ يحرم العديد من

المواطنين من الدعم بدعوة ارتفاع المؤشر لمجرد شرائهم بعض اللوازم

العادية، وهو ما يسائلكم السيد الرئيس؛

✓ غياب تدبير ناجع لدعم 1.6 مليون شخص من العاطلين عن العمل؛

✓ ضعف العدالة المحلية في الولوج للخدمات الصحية في عدد كبير من

المناطق النائية والبعيدة عن المركز؛

✓ هشاشة مالية في نظام الحماية الاجتماعية: حيث سجل نظام التأمين

الإجباري عن المرض مثالا، عجز مبلغ 450 مليون درهم سنة 2023،

وبلغ عدد النفقات 117% من المداخيل في منتصف 2024، مما يهدد

استدامة النظام؛

✓ إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية لصالح الأجراء: فعن أي مقومات

الإنصاف والحماية الاجتماعية نتحدث؟

إننا نؤكد، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن ترسيخ مقومات الإنصاف

لا يتحقق بإجراءات تقنية معزولة، بل يستلزم سياسة اجتماعية مندمجة ذات

بعد تضامني تضمن العدالة في توزيع الموارد، وتضامن فيها كرامة المواطن.

وإننا إذ نذكر بأن الحماية الاجتماعية ليست مجرد تغطية صحية أو تحويلات

مالية، بل هي مشروع مجتمعي يجب أن يبنى على الإنصاف والكرامة

والإشراك، ويفرض في ذلك إشراك الحركة النقابية بقيادة الاتحاد المغربي

للشغل في جميع مراحل بلورة وتنفيذ هذا الورش، باعتبارنا شريكا أساسيا

لا بديل عليه.

كما نذكركم بالتزامات المغرب الدولية التي تلزم بوضع سياسات اجتماعية

داخية وعادلة وضمان الحق في الصحة والحماية الاجتماعية، وهو ما أكد عليه

جلالة الملك نصره الله في عدة خطب، داعيا إلى إرساء الدولة الاجتماعية

وحماية الفئات الهشة، وخاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأسر المعوزة

والنساء ذواتي المسؤوليات العائلية، طبقا للاتفاقية الدولية 156 وعمال القطاع

غير المهيكل.

إن ربط الحماية الاجتماعية بسياسة التشغيل المستدام، أصبح ضرورة

من خلال تمكين الشباب والنساء وسكان المناطق الهشة من فرض الشغل

اللائق، باعتبار التشغيل ورقة رافعة أساسية لاستدامة أنظمة الحماية

الاجتماعية وتحقيق توازنها المالي وشرطا لتحفيز الإنتاجية وتعزيز الاستقرار

الاجتماعي.

صراحة، فالتفاوتات الجهوية لا تزال قائمة، حيث تسجل بعض الجهات، وخاصة القروية منها، معدلات فقر مرتفعة تتجاوز 15%، وهذا يتطلب تركيزا أكثر على هذه المناطق، ومراجعة المقاربة التي تركز عليها بعض البرامج، لكي تتمكن من معالجة هذه الاختلالات بفعالية أكبر، وذلك بفضل استخدام وسائل مبتكرة وحديثة من قبل السجل الاجتماعي الموحد، الذي شكل نقلة نوعية في توحيد وتنسيق الجهود الموجهة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان توجيه الدعم للفئات المستحقة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أثبت السجل الاجتماعي الموحد أهميته كوابية موحدة تجمع بين مختلف برامج الدعم الاجتماعي، حيث بلغ عدد الأسر المسجلة في هذا السجل ما يزيد على 4.5 مليون أسرة بحلول نهاية سنة 2024، مما ساهم في تقليص الأخطاء في تحديد الفئات المستحقة وتحسين عملية توزيع الدعم، سواء في مجال التعليم، الصحة، أو الدعم المالي المباشر.

لكن، لعل أبرز الإشكالات التي ظهرت مع اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، هو حالات لأشخاص يعيشون في أوضاع هشّة بدون دخل قار، ومع ذلك تم إقصاؤهم من الاستفادة من الدعم المباشر، فقط لأنهم يتوفرون على اشتراك شهري بسيط في الهاتف النقال، وهو الاشتراك الذي اعتبر مؤشرا عن الاستقلالية المالية أو الغنى، وهو الشيء الذي لا يعكس إطلاقا وضعيتهم الاجتماعية الحقيقية.

هذه الوسيلة تكون أحيانا هي وسيلتهم الوحيدة للبحث عن العمل أو للتواصل في حالات الطوارئ مع الأقارب.

كما لا يخفى على الجميع أن ترسيخ الإنصاف الاجتماعي لا يتطلب فقط توسيع رقعة الحماية الاجتماعية، بل أيضا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وهو يشكل تحديا كبيرا في ظل التفاوت الكبير بين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية بين الجهات، خاصة الأرياف والمناطق النائية. ولا شك أن إرساء سياسة اجتماعية ناجحة لا يتحقق إلا بشراكة فعلية بين مختلف الفاعلين في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والهيئات المهنية، وهذا ما يجب أن نعززه من خلال تنظيم برامج تشاركية وآليات حوار منتظمة لضمان تكامل الجهود وتضافر الموارد.

وختاماً، نؤكد على دعمنا لكل الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية، ونشيد بالإنجازات المحققة، لكننا نذكر بأن الطريق مازال طويلاً وأن مستقبل المغرب الاجتماعي يتطلب تعبئة شاملة لكل الموارد الوطنية، من خلال بناء مجتمع متماسك يؤمن بعمل المؤسسات.

السيد الرئيس:

شكراً.

إن التعميم الشامل للحماية الاجتماعية هو استثمار في الرأس المال البشري وركيزة لتحقيق الطمأنينة المجتمعية والانخراط... (كلام غير واضح) في الشأن العام.

في المقابل، فإن ضعف الإنصاف يؤدي إلى الشعور بالحيف ويزيد من حدة الاحتقان ويفقد الثقة في المؤسسات، خاصة أمام ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدل التضخم، إلى جانب هذا الغلاء المهول في الأسعار. إن مفهوم الإنصاف في نظرنا، يتطلب تمكين الجميع من الولوج العادل والمنصف إلى الخدمات الأساسية دون تمييز.

وختاماً، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نثمن ما تم إنجازه في هذا الورش المجتمعي المهيكّل، فإننا نؤكد في نفس الآن على أن نجاحه رهين بإعطاء الأسبقية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات، وخاصة الطبقة العاملة، باعتبارها الدعامة الركيزة الأساسية لبناء أي دولة اجتماعية.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً.

الآن، الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي. تفضل، السي عبد الكريم شهيد، السيد المنسق، في حدود أربع دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن موضوع الحماية الاجتماعية والإنصاف الاجتماعي، هو مطلب اجتماعي ملح، تفرضه الوضعية الراهنة المرتبطة بالتطورات التي يعرفها العالم، خاصة وأن هناك تحديات اقتصادية لازالت تؤثر على القدرة الشرائية للأسر المغربية، وهذا لا يعني أن هناك عدة مجهودات تقوم بها الحكومة خلال السنوات الأخيرة، من خلال إرساء أسس سياسية اجتماعية متقدمة، والتي تجلت في عدد من المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين، وذلك عبر بذل جهود كبيرة لتحديث منظومة الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

إن المعطيات التي كشفت عنها بعض التقارير الرسمية، تظهر أن نسبة الفقر الوطني سجلت تراجعاً مستمراً في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من نسبة تفوق 8% سنة 2019 إلى حوالي 6.8% سنة 2023، وهو مؤشر إيجابي، وإن كان لا يزال بعيداً عن طموحاتنا الوطنية، التي تسعى إلى القضاء على الفقر والهشاشة بشكل كامل.

أما على مستوى تمويل النظام، فسجل غياب العدالة الجبائية، حيث يساهم الأجراء والفئات الوسطى بنسبة 70% من موارد النظام، بينما يتم التفاوض عن التهرب الضريبي والاجتماعي الذي تمارسه بعض الشركات، وهو ما يهدد استدامة منظومة الحماية الاجتماعية، حيث سجل نظام التغطية الإجبارية عن المرض سنة 2023 عجزا في التحصيل وصل إلى 450 مليون درهم، وحتى نهاية شتنبر 2024 النفقات فاقت المداخيل بنسبة 17%، وهو ما يعكس اختلالا واضحا في التوازن المالي.

السيد رئيس الحكومة،

في ظل هذا الواقع، فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن الحديث عن الدولة الاجتماعية دون إصلاح ضريبي عادل، ينهي الامتيازات وكل أشكال الربح، سياسة أجرية منصفة تحفظ القدرة الشرائية، حماية فعلية من البطالة والمخاطر الاجتماعية، ضمان خدمات عمومية مجانية وجيدة مجرد دعاية لا تعكس التزامات الحكومة لبرامجها مع المغاربة.

لهذا، ولتحقيق شروط الإنصاف والحماية الاجتماعية، كعناصر مؤسسة للعدالة الاجتماعية، نطالب:

- ✓ وقف تسليع الخدمة العمومية والحماية الاجتماعية؛
- ✓ إصلاح شامل للمنظومة الصحية والتعليمية يضمن مجانية وجودة الخدمات العمومية؛
- ✓ تطبيق صارم لمبدأ: "اللي يريح أكثر خص يساهم أكثر" لتمويل الحماية الاجتماعية؛
- ✓ تفعيل رقابة صارمة على المشغلين الذين لا يصرحون بأجرائهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ✓ إدماج فعلي للشباب والنساء في سوق الشغل بكرامة وضمانة اجتماعية وعمل لائق.

السيد رئيس الحكومة،

في الأخير، إن بناء الدولة الاجتماعية هو مسار ديمقراطي يمر عبر الحوار الاجتماعي الجاد واحترام الحريات النقابية وتوزيع عادل للثروة وتمكين المواطن من كرامته، وبدون إصلاحات عميقة في مجالات.. (كلام غير واضح) الفوارق والتفاوتات الاجتماعية من تعليم وصحة وشغل، لا يمكن أن تؤسس لمقومات الإنصاف.

شكرا السيد الرئيس، واستسمح.

السيد الرئيس:

الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين خالد السطي.

تفضل السي خالد في حدود ثلاثة دقائق.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل السيد المنسق لحسن نازهي، أربع دقائق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لإبداء الرأي حول السياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومة في المجال الاجتماعي للوقوف على هل نتجه نحو الإنصاف وتعميم الحماية الاجتماعية؟ أم إلى ترسيخ ألا عدالة اجتماعية؟

الإنصاف والعدالة الاجتماعية ليست برامج وميزانيات وتدابير، ولكن هي أساسا اختيارات وتوجهات وأولويات تجعل من الإنسان والمواطن المغربي محور السياسات العمومية؛ الواقع شيء آخر السيد رئيس الحكومة.

المعطيات الصادرة عن عديد من المؤسسات الوطنية، تؤكد أن ملايين من المغاربة بدون عمل، معدل البطالة ارتفع إلى أكثر من 13% وطنيا، بلغ 37% في أوساط الشباب، 20% في أوساط النساء اللواتي لا تتجاوز نسبة نشاطهن 19%، السيد رئيس الحكومة، التزمتمو في البرنامج الحكومي غادي ترفعوها لـ 30%، ملايين الأطفال خارج المدرسة، أكثر من 350 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، ملايين المغاربة بدون تغطية صحية رغم الخطاب، رغم الشعارات السيد رئيس الحكومة.

ملايين من العمال يعيشون الاستغلال إيلا ما قلنث الاستعباد في القطاع غير المهيكل، أكثر من 70% سيكونون الشغيلة المغربية يشتغلون في القطاع غير المهيكل، ملايين من الأسر المغربية يعيشون صعوبات لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، مديونية الأسر بلغت 411 مليار درهم في نهاية 2024، تيشكل 30% من الناتج الداخلي العام.

السيد رئيس الحكومة،

أين الإنصاف والحماية الاجتماعية عندما يصبح الولوج إلى العلاج امتيازاً والدواء عبئا يفوق القدرة الشرائية للمواطنين؟ في الوقت الذي تتجاوز الأرباح ديال التجارة ديال الدواء 300%، عندما يفرض على المواطن البسيط أداء اشتراكات التأمين الإجباري عن المرض، بينما يعاني من خدمات صحية منهارة، المرافق الصحية كلشي تيعرفوها.

السيد رئيس الحكومة،

بصدق، أخفقت في إعطاء مضمون حقيقي لورش الحماية الاجتماعية، فبدل أن يكون مشروع تحرير المغاربة من الفقر والتهميش حولتموه إلى آلية تخضع إلى منطق محاسباتي، لا لمنطق العدالة الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

جلالة الملك، حفظه الله، أطلق ورشا إستراتيجية للحماية الاجتماعية، اعتبرناه في الاتحاد الوطني للشغل في المغرب ثاني أهم ورش بعد المسيرة الخضراء الأساسيين، لكن مع كامل الأسف، هاذ الإرادة الملكية لم تقابلها فاعلية حكومية، رغم شعارات الاستهلاك الإعلامي، صحيح لا ننكر الجهود، كإين مجهودات، السيد رئيس الحكومة، لكنها تبقى غير كافية وكذلك تبقى على أنها كإين إشكال في التواصل دإالك مع المواطنين.

أتم على مشارف نهاية الولاية التشريعية، أين اختفى منطق أو شعار الدولة الاجتماعية؟ وهل نعتبر حديثكم اليوم، السيد رئيس الحكومة، حول الإنصاف والحماية الاجتماعية واقعية جديدة لحكومتم المرتبكة، التي أعفانا بعض مكوناتها عن أي تقييم خارجي لحصيلتها؟

عن أي إنصاف وحماية اجتماعية نتحدثون في ظل ارتفاع معدلات البطالة، السيد رئيس الحكومة؟ في ظل وجود 8.5 مليون خارج التغطية الصحية؟ في ظل وجود 3.5 مليون شاب وشابة ما بين 15 و 34 سنة بدون تكوين وخارج مؤسسة الجامعة؟

التضخم، السيد رئيس الحكومة، مع استقرار الغلاء، بالرغم من صرف الملايير دإال الدراهم على برامج فارغة ورغم الزيادة في الأجور اللي قلت في الحوار الاجتماعي، وقلنا لكم أنها تبقى غير كافية، ولولا لطف الله ولولا كذلك تدخل صاحب الجلالة الذي ألغى شعيرة العيد دإال الأضحى، لكأنت ربما الأمور صعبة، جلالة الملك قال أن الوضع صعب، وانتموا تتقولوا الوضع مزيان.

وجود كذلك القضية دإال "AMO تضامن⁶"، السيد رئيس الحكومة، الناس غير ردهوم للراميد دابا، ما بقاوش مستافيدين، من الأحسن ردهم للراميد كأنو مستافدين.

الهشاشة في المنظومة التعليمية بسبب التفاوت بين القطاع الخاص، كذلك بسبب الاحتقان في القطاع دإال التعليم، النظام الأساسي فيه مشاكل بالرغم من الحوار، السيد رئيس الحكومة، ومع ذلك السيد وزير التربية الوطنية، أصلا ما حاضرش، ربما مشغول بأمر أخرى، بحال "هيب هوب" (hip-hop)... إلخ، مشغول بها، يمكن ما مسوقش للقضية دإال التعليم والاحتقان اللي فيه، حتى أنه ما تيجيش يجاوب على الإحاطات، خمسة دإال المرات، مع كامل الأسف.

هضم حقوق عدد من العمال وانتهاك حقوقهم الدستورية، السيد رئيس الحكومة، في الالتئاء النقابي، الطرد دإال العمال السيد رئيس الحكومة المعنى دإالو ما بقات لوش التغطية الصحية والتعويضات العائلية.

لن أتحدث عن الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، لأنكم انتموا ناس إقصائيين، اسمح لي على هاذ الكلمة، راه ملي كنتطلع لهاذ المنصة وكنتجي

أنت كنتجبد لك الحوار الاجتماعي وكنتجبد لك الاتحاد الوطني للشغل، ثالث مركزية نقابية في المغرب، ولكن أنت ما أعطيتهم وقت السيد رئيس الحكومة، لكم واسع النظر ما كإين حتى شي مشكل، المشكل الناس اللي وقعتو معهم ما درتوش معهم الخير، راهم انتقدوكم، خرجو في إضراب فبالأحرى اللي خارج هاذ الأمر هذا.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، نهضرو كإين القضية دإال قانون النقابات، إصلاح المنظومة الانتخابية، المدونة دإال الشغل، هذه كلها أمور خصها تفاعل من طرفكم.

أخيرا، السيد رئيس الحكومة، نطالبكم بخطة تصحيحية شجاعة تعيد الاعتبار للإنسان المغربي وتضمن المساواة في المساهمة والفعالية في العلاج والكرامة في التعليم والشغل.

الأمر ليس مستحيلا، لكنه يتطلب إرادة سياسية من طرفكم، السيد رئيس الحكومة، ومن بطبيعة الحال أعضاء دإال الحكومة، ونفسا وطنيا بعيدا عن كل الحسابات السياسية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين، فليفضل مشكورا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إيلا سمحتو تفاعل مع بعض الأسئلة اللي جبدتوها واللي هي لا بد ما يكون عندها جواب، ونبدأ أولا نقول بأنه في الحقيقة شفتي هاذ النظام دإال أمو ودإال التضامن (AMO : l'Assurance Maladie Obligatoire) هو أكبر انتصار، انتصار بإنهاء العمل بنظام "راميد" اللي بغا يخلي المغاربة مازال "راميد" واحد العامين ولا 3 سنين وكان كيخمس بأن هذاك نظام، أنا بالنسبة ليا (c'est archaïque) أنه تتعرفو سيرو عند المغاربة وسقسسيوهم ملي كان النظام دإال "راميد" شحال كيتسنى من شهر ولا من عام باش يدير العملية دإالو، واليوم يمكن يمشي يدير العملية دإالو الجراحية في القطاع الخاص وفي القطاع العام وفي كل وقت، هذا يعني تغيير جذري في قطاع الصحة، وبالنسبة لنا (les services) اللي كيتعطاو للمواطنين واحنا بالنسبة لنا، النهار اللي دخلنا لهاذ الحكومة واحنا زرباين باش هذاك النظام

⁶ نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك

ديال "راميد" نلوحه على برا، لأنه ما كينصفش المواطن وجبنا اللي كينصف المواطن هو أمو ديال التضامن.

كذلك، جاو في بعض التدخلات الكلام على المؤشر، أولا خليني نقول لكم بأنه المواطن راه كييعرف المؤشر مزيان وكيعرف (le calcul) ديالو والحساب ديالو وكاين (des experts) في القهاوي اللي كييعرفو لهاذ الشي ديال المؤشرات، باش نقولها لكم، وهاذ القضية ديال المؤشر هو في الحقيقة الأهم بالنسبة لنا هو التفعيل، لأن اخذينا الوقت الكافي للتقييم، وما يمكنش نتكلمو على النواقص اليوم إيلا كنت ما كانش التفعيل ديالو.

أنا كنتوقف أولا على المنجز، لأنه المؤشر اللي هو محط مناقشة واسعة اليوم هو مكسب اليوم بالنسبة لبلادنا بفضل العمل الدؤوب اللي قامت به مصالح وزارة الداخلية والاستهداف المباشر، نتيجة العمل الجبار الذي قامت به مؤسسات ديال الدولة في وقت وجيز.

كيعرفو بأنه كاين (le Haut-Commissariat) وكانت وزارة الداخلية و (la Banque Mondiale) وشافو أشنو هو (le modèle) السوسيو اقتصادي اللي قريب للمواطن والتجربة العالمية باش سميتو..

وهذاك المؤشر ماشي مخبي، المؤشر راه خرج في (décret) في الجريدة الرسمية ديال غشت 2021، (la méthode) كيفاش تينكالكلا وهذا راه كلشي كاين، ذاكنشي علاش المغاربة المواطنين تيعرفوه مزيان لأنه عارفين الحساب ديالو كيفاش يكون.

واللي يمكن ليا ندير بأنه كاع الإدارات المعنية، لأنه كنتل عن قرب هاذ الحالات وتجمع المعطيات ديال التقييم ديالها، وفي إطار لجنة تقنية اللي كان معينا رئيس الحكومة تحت إشراف وزارة الداخلية، وبمشاركة قطاع الميزانية و"المنووية السامية للتخطيط" و"الوكالة الوطنية للدعم".

ولكن الأهم أنه اليوم كاين واحد المؤشر، وهاذ المؤشر تيعطي واحد العتبة وهاذ العتبة تتخلينا أنه عندنا تقريبا اليوم 2% من الناتج المحلي الإجمالي، أنا قلت لكم قبيلة أنه مشينا لـ 60% من (la population) اللي ما عندهمش أي دعم اجتماعي مشينا (la quantile 60)، إذا احنا مع أحسن الدول الإفريقية اللي عندها واحنا واصلين لـ 2% من الإنتاج المحلي الإجمالي، أنا أستحضر أنه الدول اللي عندها هاذ الأنظمة واللي هي نسبة الدعم في الدول النامية هي 1% في الناتج الداخلي الخام.

تتعرفوا بأن عندنا (l'informel)، (l'informel) راه فيه 34% وما يمكنش يكون واحد الدعم اللي هو (basé) على المدخول، هذا دعم اللي هو (basé) على المصروف وعلى الإمكانيات اللي تتوفر لكل واحد، واللي تتوضح، ولكن تيطهر لي دابا، احنا الحمد لله نعقلو تقريبا على جوج أرقام 4 المليون كاينين في أمو ديال التضامن، 4 المليون ديال العائلات، يعني 12 مليون ديال هذا و 4 مليون ديال الناس و 4 بالمليون اللي هوما عندهم الدعم

الاجتماعي (direct) حتى هوما 10 ديال المليون ديال العائلات، فيهم الشباب لأنه الناس اللي تتقرا، فيهم كذلك الناس اللي مسنين، الكرامة.. (كلام غير واضح) العائلة، احنا اليوم واصلين 1.4 مليون ديال الناس اللي ما عندهمش الأولاد واللي عندهم أكثر من 60 عام، عندنا فيهم 50% ديالهم عندهم أكثر من 65 عام، إذن 700 ألف أكثر من 65 عام، و 700 ألف بين 60 عام و 65 عام، وهذا هو المدخول ديال الكرامة اللي تتعطى على الأقل هاذيك 500 ديال الدرهم، وهذا تيطهر لي بأنه شيء جد إيجابي.

وهذا رهان ديال المواكبة الاقتصادية ديال الأسر، هذا تستحضرو الحكومة وتشتغل عليه حاليا وغادي نشتغلو عليه في المستقبل، لأنه احنا الهدف ديالنا أنه هاذ الناس اللي هما عندهم اليوم (les aides)، وعندهم هاذ الإمكانيات ديال الدولة، أنه يكون عندهم أكثر وأكثر وغادي يشتغلو يخرجو للعمل ديالهم ونعاونوهم باش يترقاو يعني في المجتمع وهاذ الشي غادي نوصلو له، غادي نوصلو له إن شاء الله في الوقت.

ولا بد نذكر أنه التقارير الدولية بدات تتبين الأهمية ديال مختلف برامج الحماية الاجتماعية في تسريع تطور المؤشر العام للتنمية البشرية بالنسبة لبلادنا، حيث أنه التقرير ديال التنمية البشرية ديال (PNUD⁷) لسنة 2025 سجل ارتقاء المغرب من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

والتقرير بين كذلك استمرار تحسن المؤشرات الأساسية المتعلقة بـ (l'espérance de vie)، بأمد الحياة عند الولادة، وعدد السنوات ديال الدراسة المتوقعة بالنسبة.. متفق معاك ما كايناش 360 ألف اللي قلتي، كاينة واحد 280 ألف، وراه ماشي ديال اليوم، راه جنبنا هاذي 10 سنين ولى 15 عام واحنا.. احنا دابا هذا هو الهدف ديالنا كبحاربو هاذيك سميتو.. باش إيلا نقصات لنا كل عام 20.000 ولا هذا راه المغرب كولو إن شاء الله في 5 سنين ولا 10 سنين الأمور تزيد تحسن.

كذلك هاذ الشي كيتفق مع الأهداف ديال البرامج الحكومية المدرجة في إطار ورش الدولة الاجتماعية كما بغاها سيدنا الله ينصرو.

ومن اللازم كذلك ما نشيرو للتقرير الأخير ديال (l'HCP⁸) حول الفقر المتعدد الأبعاد في المغرب واللي سجل تراجع في المؤشر العام ديالو بين 11.9% في 2014 إلى 6.8% في 2024، مع تسجيل تراجع ديال أكثر من 10 ديال النقط في العالم القروي، والفقر المتعدد الأبعاد هذا كيتعلق أكثر بقدرة الساكنة على ولوج (c'est l'accès) ديال الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبالتالي ترسيخ التفاوتات الاجتماعية وخاصة المحلية.

وفي هذا الصدد، لا بد ما نوهو بهاذ القفزة النوعية اللي هي نتيجة للمشاريع اللي تعملت، خصوصا في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، وكذلك "برنامج تقليص الفوارق المحلية والاجتماعية"، واللي هي كلها برامج ملكية

⁸ Haut-Commissariat au Plan.

⁷ Programme des Nations Unies pour le Développement.

دخلات فالالاقتصاد، ولا هناك المشروع ديال السكن، اللي الناس.. هاذ الشي كله يعني كيحرك الاقتصاد ديالنا ويحرك يعني الاستثمارات. إذن، حقق الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة انتعاشة ملحوظة، كنجلى خاصة في نسبة النمو اللي بلغت مثلا 3.4 في 2023، 3.2% في متوسط ديال سنة 2024، رغم سياق الجفاف، بحضور الجفاف. وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فالنصف الأخير ديال 2024، (dernier trimestre)، بلغت نسبة النمو فالمتوسط 4%، ومن المتوقع أن تبلغ 4.2% خلال هذا الربع الأول من 2025، مقارنة مع 2.5% اللي كانت (le dernier trimestre) اللي فات ديال 2024.

هاذ الاتجاه التصاعدي ديال الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي منذ سنة 2021، حيث بلغ معدل النمو 3.2 سنة 2022، 3.6 في 2023، و4 على (le PIB¹⁰ hors agriculture) وصل لـ 4.2% سنة 2024، احنا دابا طلعنا لواحد المستوى اللي هو جد مهم، اللي ما كناش كنشوفوه، وهاذ 4.2% راه هو مستوى قياسي وهو الأعلى، يعني منذ عقد، باستثناء يمكن سنة 2021، لأن جينا من ناقص 7 وعاود طلعنا في 2021 لزائد 7 ولا 7 ونص.

أما بالنسبة للتضخم، كنا في 6.6% في 2022، هبطنا لـ 6.6% (المقصود: 6.1%) في 2023، والحمد لله أنه في 2024 وصلنا لـ 0.9% ناقص 1% ديال (l'inflation)، وبقي استقرار ملموس خلال شهر أبريل، حيث بلغ معدل.. احنا كنا كنقولو بأنه هاذ العام غادي يكون واحد (l'inflation) ديال 2%، ولكن المعدل ديال التضخم، مثلا ديال الشهر ديال أبريل (il est de 0.7%)، 0.7% فقط، ليستقر المعدل التراكمي ملي كندير (la moyenne) ديالهم، ديال 4 شهور الأولى، 1.7% وهاذ 3 شهور الأولى هي اللي ك تكون صعبة، إذن إيلا درنا 1.7% يمكن غادي نمشيو بأقل إن شاء الله، إلا إيلا كانت شي أزمة ولا شي حاجة الله يستر، ولكن بهاذ (la tendance) هاذي راه كولشي يعني الأمور تسير إلى الأمام. كذلك، بفضل المجهودات ديال الحكومة ديال خلق فرص الشغل، راه انخفاض المعدل ديال البطالة خلال الربع الأول من سنة 2025، هبط لـ 13.3% عوض 13.7%، باستثناء القطاع الفلاحي اللي باقين فيه (les destructions)، ولكن قل من ذاك الشي اللي عرفنا هاذي عامين ولا 3 سنين، شهد الاقتصاد الوطني خلق 351 ألف يعني منصب شغل صافي، خلال الربع الأول سنة 2025، (c'est énorme)، يعني 325 ألف (emplois)، إيلا حيدتي (les destructions) اللي هي يعني (elle a été créé)، وبلغ عدد مناصب الشغل المحدثة باحتساب، إيلا احتسبنا القطاع الفلاحي اللي فيه (la destruction) يعني تقريبا، 282.000 منصبا (en nette de création)، وكنجي هاذ الدينامية ديال سوق الشغل

مكنك من تحسين ظروف عيش المواطنين، خاصة بالعالم القروي. فقط نذكر بأن الأرقام واضحة بأنه (plus important) أن هاذ الشي يتنزل في الميدان، وبأنه أنا متيقن بأن الأغلبية ديال الناس اللي عندهم هاذ (les revenus) اللي كيجيو من (l'ASD⁹) من عند (les aides directes) بأنه مرتاحين، الأغلبية ديالهم مرتاحين، والحمد لله الأمور تسير إلى الأمام والناس عندها (l'assurance) ديالهم والمغرب تبدل الوجه ديالو فيما يخص هاذ الشي ديال (social) وأنا متفق معك راه ماشي (souvent) المشغل هو اللي ما بغاش.. كيقول له ما نديكلاريكش راه (souvent) المواطن هو اللي ما بغاش يديكلارا باش ما تمشيش له، وإخا ذيك 500 ديال الدرهم تبان له قدام 2000 درهم قليلة، ولكن راه بعض الخطرات كيقول له خصني هاذيك دما تبقى عندي وهاذ الشي اللي واقع في الفلاحة، هاذ الشي علاش ما كنلقاوش الناس في الفلاحة وكنلقاوش الناس اللي تيشغلوه.. وهذا واقع، أنا كنعرف أش كاين في الميدان.

إذن برنامج نأج، برنامج المهندس ديالو الأول هو صاحب الجلالة، هذا ديال سيدنا الله ينصرو، ديال المغاربة، اعطى واحد القيمة مضافة وأعطانا الحمد لله واحد (la paix sociale) اللي هي (importante) وغادي نمشيو مازال في التقييم ديالو، وغادي نمشيو في المراقبة ديالو، لأن خصنا نجحوه لأنه كيدير لنا التوازنات داخل الوطن والتوازنات المحلية وواحد العدد ديال التوازنات، وهو شيء جد جميل اللي احنا كنفتخرو به، كنشوفو الناس ذات مسؤولية كبرى في بلدان أخرى وكنتكلمو لهم على هاذ التجربة المغربية وهاذ الورش الملكي وكيفاش كنشوفو الإقبال ديالهم على هاذ الصورة الحمد لله الكبيرة اللي جاب بها بلادنا.

وقبل ما نختم أنه هاذ الشي قبيلة هضرنا على 45 مليار ديال (les salaires)، هضرنا على 26 مليار ديال (les aides sociales) هضرنا على 10 مليار ديال "AMO تضامن"، وما نهضروش مازال على "راميد" لأنه ما يصلحاش للمغاربة ما عندنا ما نديرو به، هاذ الشي كله عندو تلكفة مالية، هاذ التكلفة المالية راه جات لأنه البرامج تجمعت، لأنه الحمد لله القطاع الخاص تحرك واعطى إمكانيات وبدوا كيدخلو المداخل وتحسن المدخول، الحمد لله أنه كاين هاذ التجاوب.

ومادام أنه عندي شوية ديال الوقت مازال نقول لكم فقط، حضرات السيدات والسادة، نتقاسم معكم بعض المؤشرات الاقتصادية اللي حققت بلادنا وخصوصا فهاذ الربع الأول من هاذ السنة، لأن (c'est important) أن الناس كيسمعو واحد العدد ديال (les dépenses) كبار والعدد ديال هذا.. بأنه كاين توازن، وبأنه كاين هاذ الشي كله خلق حركة، يعني ذيك 500 درهم ولا 1000 درهم، وهاذيك (l'Assurance Maladie Obligatoire) وهاذوك (les dépenses) اللي تقصو للمواطنين، راه كلها

¹⁰ Produit Intérieur Brut.⁹ Aide Sociale Directe.

فهذا يعني كل شيء أمور، الحمد لله، الذي هي جد إيجابية التي كنتي أن بلادنا عادة في الطريق الصحيح وبأنه كائن واحد انتعاش اقتصادي، يعني صعب شيء واحد يقول لا، غير هزو راسكم على الكروات التي كائنين في وسط البلاد وشوفو كيفاش الناس تشتغل والبناء، وراه ما تيلقاوش الناس، راه الآن يعني الفلاحة ما تيلقاوش الناس اليوم التي يشتغل في البناء راه ما تيلقاوش الناس التي يشتغل، راه (des fois) في (les stades) راه ما تيلقاوش العمال التي كائنين، وهذا الشيء راه خصوص يعني واحد.. نفتحو عليه واحد النقاش باش نشوفو أشنو هوما الإمكانيات باش نمشيو..

واحا يالاه هاذ الشيء بدا كيسخن زعما المشاريع راه كبيرة جاية في المستقبل من هنا لـ 2030 وخصنا الإمكانيات، وخص الناس يكونو في سميتو..

فلها، نحن نشغل بجدية، الحمد لله أنه ذاك الشيء الذي قال لنا سيدنا نديروه في الورش الاجتماعي احنا كنزلوه وكنزلوه بجدية وكيوصل للمواطنين، هذا أهم حاجة، مللي كتعمل مجهود مالي كبير بهاذ الوصفة هاذي خصك تكون مأكد بأن الاقتصاد ديالك واقف على رجليه بأن الناس كنتستثمر وبأن الناس كتخلص الضرائب ديالها، والناس كتسير للأمام وأنا كيظهر لي بأنه المواطن المغربي ولا المقاول المغربية مللي كيشف هاذ العمل ومللي كيشف المعتقل، وكيشف بأنه الفلوس ديال الدولة فين كيشيو وكيفاش كيتصرفو وكيفاش البلاد تسير للأمام، كيفاش المدن ديالنا كتغير الوجه ديالها، كيفاش هاذ الضعفاء كيوصلوهم هاذ الإمكانيات بالفضل ديال سيدنا، فيعني أن الكل كيساهم وأنا متيقن بأنه هاذ الوثيرة بعد بعض السنين ما غا تبقاوش تشوفو (l'informel) إن شاء الله فهاذ البلاد.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

قبل رفع الجلسة، وكما في علمكم سنواصل أشغالنا بعقد جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية. وعليه، أعلن عن رفع جلسة الأسئلة الشهرية.

وشكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

في هاذ الربع بالأساس لإقطاع الخدمات التي دار 216.000 منصبا، من بعد تيجيه 83.000 منصبا في الصناعة ومن بعد تيجي القطاع ديال البناء والأشغال العمومية بـ 52.000 منصبا.

وهذا التحسن ديال الجودة ديال المناصب هي كنهم كذلك تطور مناصب الشغل، حيث كائن الناس التي عندهم (l'activité) وكائن التي تبتخلصو وعندهم (des salaires) وذاك الشيء كله، هاذوك التي ما عندهومش (l'activité)، نقصو دخلو للشوماج ونقصو بزاف، ولكن التي تزداد كثير هو الناس التي ولات كتخلص، هذا هو (la lutte contre l'informel) وذاك الشيء، 319.000 منصب شغل مؤدى عنه صافية في الربع الأول الذي هو تزداد.

فيما يخص كذلك الموارد الضريبية، بين 2023 و2024 تم تسجيل ارتفاع 20% من عام، لعام ديال (les recettes fiscales) التي دازت من 263 إلى 313 مليار الدرهم، ما شي ساهلة، ما شي ساهلة، في 2025 هاذ يعني الربع الأول يعني حتى (fin avril) راكم شفتو النتائج، 24% ديال (les recettes fiscales) التي طلعت لبلادنا والتي بلغت تقريبا 105 مليار ديال الدرهم.

ما نتكلموش على العائدات ديال السفر وديال السياحة في 2024 الارتفاع ديال بنسبة 7.5% التي وصلت إلى 112 مليار، فهاذ الربع الأول من 2025 طلعت بـ 2.4% باش توصل إلى 24.600 مليار الدرهم، عدد السياح بالمغرب حتى (fin avril) في هاذ الربع الأول ديال السنة وصل لـ 5.7 المليون ديال السياح، زائد مليون سائح في هاذ الربع الأول وسائحة، هذا شيء جد يعني إيجابي.

العائدات ديال الاستثمار، السنة ديال 2024 طلعت بـ 25%، 43 مليار ديال الدرهم، والسنة هاذي الربع الأول طلع بتقريبا بـ 25% محققا 13 مليار ديال الدرهم، (donc on a les IDE¹¹) يعني (l'investissement) هو طالع في إطار تصاعدي الذي هو جد مهم.

وفهال الظروف، وهاذ الشيء هذا كله، المقاوله كينقي في صلب كذلك المعادلة، لأن خصها تكون عندها إمكانيات باش تخدم وباش تشغل الناس وباش هذا، الذي نقول لكم أنه حتى (fin avril)، تخلصات ديال (TVA) 6.9 مليار ديال الدرهم التي ترجعات للشركات، التي كانت الشركات تتسألها للدولة، البوبل يعني مضاعفة ديال 2 بالنسبة للسنة الماضية، وإيلا عقلتو هاذي سنين وقبل ما نجيو، راه (la TVA) كانوا تبقاوا ناعسين عند الدولة وما كانش الخلاص وما كانش الحركة تدور و(les entreprises) وكانت تبتقي سنين وسنين.

فيعني الدولة تتحرص أنه المداخيل ديالها تدخل، والدولة كذلك تتحرص أن التي تتسألها خصها ترجعو يعني للمقاولات باش الناس تشتغل.

¹¹ Investissements Directs Etrangers.